



المَيْدَةُ الْعَالِمَةُ الرَّقَابَةُ الْمَالِيَّةُ
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



التقرير السنوي للتحليل إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD)
للشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن
السنة المالية 2024

إعداد:

الادارة العامة للتنمية المستدامة

10 نوفمبر، 2025



ملخص تنفيذي:

يُقدم هذا التقرير السنوي صورة شاملة حول حالة الإفصاحات الصادرة عن الشركات المالية غير المصرفية، والشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فيما يتعلق بالممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة الخاصة بالاستدامة (ESG)، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، وذلك عن السنة المالية 2024. ويهدف التقرير إلى تقييم مستوى التزام هذه الشركات بمتطلبات الإفصاح، وتحليل وتقييم جودة وشفافية الإفصاحات المقدمة في هذا الإطار.

ويتناول التقرير جزأين متكاملين لتحليل الإفصاحات الصادرة عن الشركات؛ يتمثل الجزء الأول في التحليل الكمي الذي يركز على قياس مدى التزام الشركات بتقديم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة (ESG)، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، المطلوبة وتحديد مستويات الامتثال المختلفة. أما الجزء الثاني فيتمثل في التحليل الكيفي (النوعي)، الذي يتناول تقييم محتوى الإفصاحات بصورة تفصيلية، مع استعراض أبرز أوجه القوة والقصور، وتقديم التوصيات الهادفة إلى رفع جودة وكفاءة الإفصاحات.

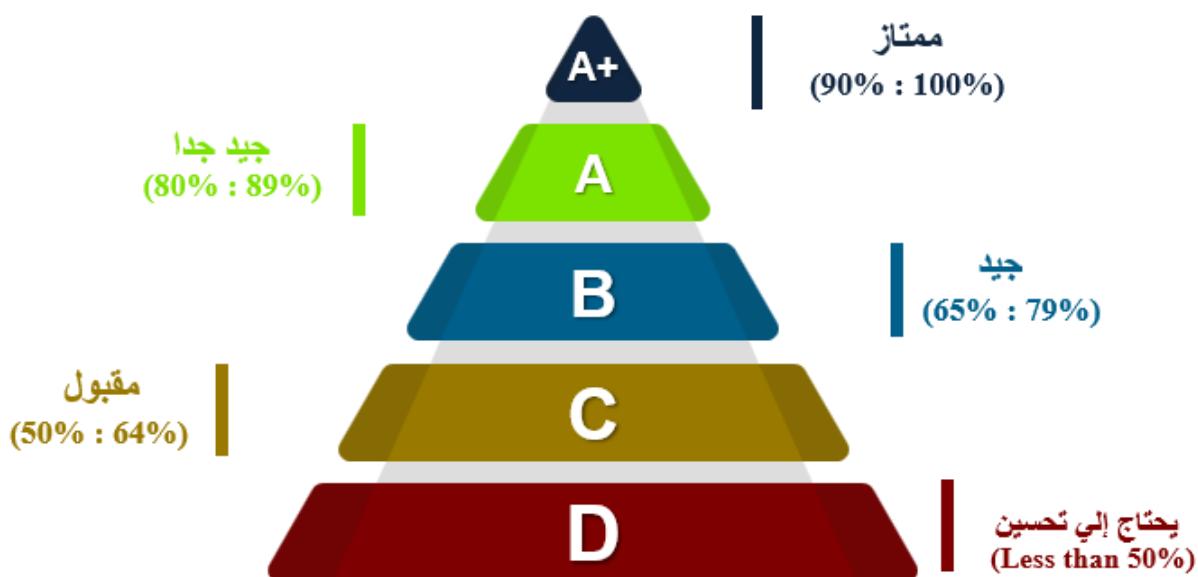
ويتم إجراء التحليلين الكمي والكيفي من خلال تقسيم الشركات محل الدراسة إلى فئتين رئيسيتين وفقاً لحالة القيد بالبورصة المصرية:

- الفئة الأولى: الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم (107) لسنة 2021، ويتم تصنيفها وفقاً لقطاعات الأنشطة التالية: سوق المال، التأمين، التمويل العقاري، التمويل الاستهلاكي، التخصيم، التأجير التمويلي، والتمويل متناهي الصغر.
- الفئة الثانية: الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وفقاً للقرار رقم (108) لسنة 2021، والتي يتم تقسيمها إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وقطاعات أخرى مدرجة بالبورصة.

وفي إطار منهجية التحليل، تم تطبيق نموذج تقييم معدل، مستند إلى النموذج الإندونيسي مع تعديلات تراعي الخصوصية التشريعية والرقابية في مصر. يعتمد النموذج على خمسة معايير رئيسية مختلفة من حيث الأوزان النسبية في قياس جودة الإصلاحات: دقة ووضوح المعلومات (40%)، فعالية الإصلاح (20%)، موثوقية التقرير (15%)، الالتزام بالتوقيت (15%)، ووجود مرفقات داعمة (10%). كل معيار يقيم من 0 إلى 3 درجات ليكون تقييماً متكاملاً وعادلاً.



وقد تم تصنيف نتائج التقييم وفقاً لخمس تقييمات رئيسية تعكس مستوى التزام الشركات وجودة إصلاحاتها، وهي: ممتاز، جيد جداً، جيد، مقبول، ويحتاج إلى تحسين. ويستند هذا التصنيف إلى نطاقات محددة للدرجات تُمكّن من التمييز الموضوعي بين مستويات الأداء.

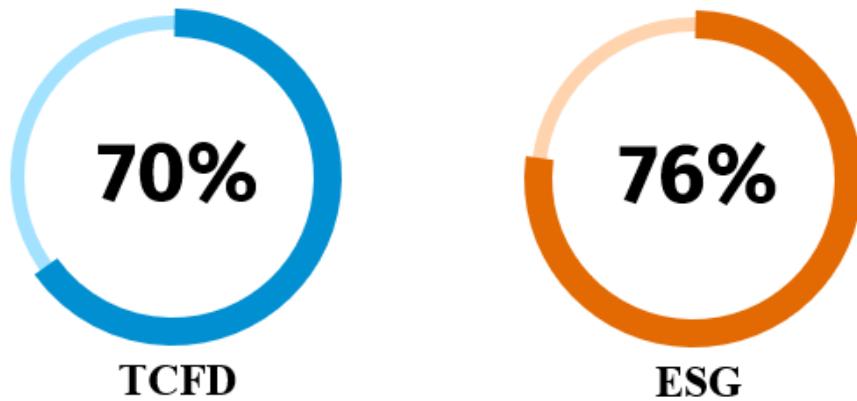




وفي هذا الإطار، يستهل التقرير تحليله بالجانب الكمي، من خلال استعراض منهجه لمدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المطلوبة، وقياس نسب ومستويات الامتثال ذات الصلة، بما يسهم في تكوين صورة عامة وموضوعية عن مستوى الالتزام المؤسسي، ويهدف أساساً تحليلياً منظماً للانتقال إلى التحليل الكيفي المعمق.

أولاً: المستوى العام للالتزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالأثر المالي للتغيرات المناخية(TCFD).

تم تقييم مدى التزام كل الشركات المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ ESG البالغ عددها 489 شركة والتزام الشركات المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD البالغ عددها 236 شركة.



بلغت نسبة التزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بـ ESG نحو 76%， بينما سجلت الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD نسبة التزام قدرها 70%.

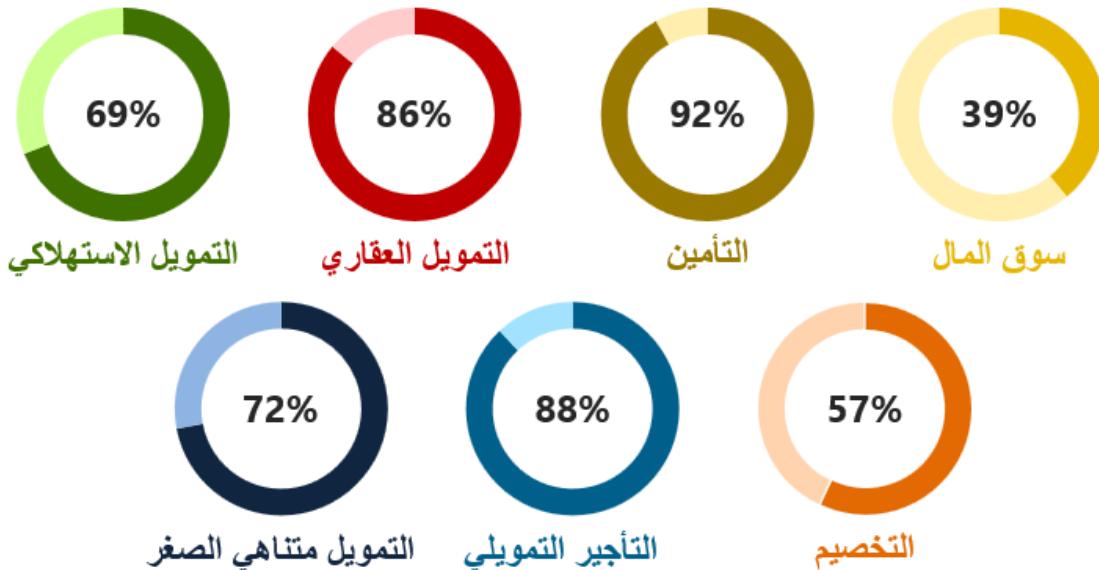
ثانياً: مستوى التزام الشركات المالية غير المدرجة بالبورصة المصرية بالإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالأثر المالي للتغيرات المناخية(TCFD).

تم تقييم مدى التزام الشركات المالية غير المدرجة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ ESG البالغ عددها 250 شركة والتزام الشركات المالية غير المصرفية غير المدرجة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD البالغ عددها 96 شركة.

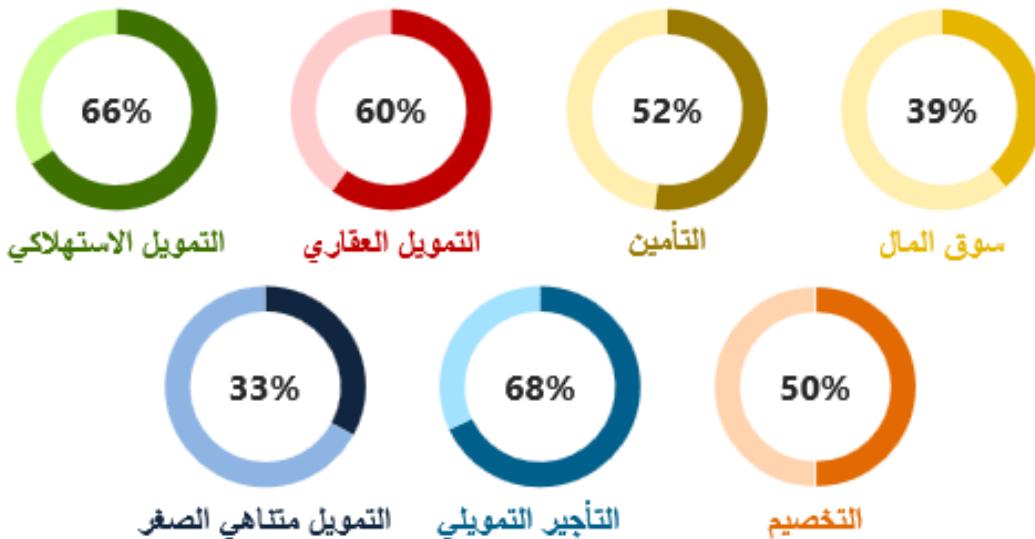


بلغت نسبة التزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بـ ESG نحو 63%， بينما سجلت الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD نسبة التزام قدرها 50%.

1. الالتزام القطاعي بالإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.



2. الالتزام القطاعي بالإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.



ثالثاً: مستوى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية .(TCFD)

تم تقييم مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ ESG البالغ عددها 239 شركة والتزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD البالغ عددها 140 شركة.



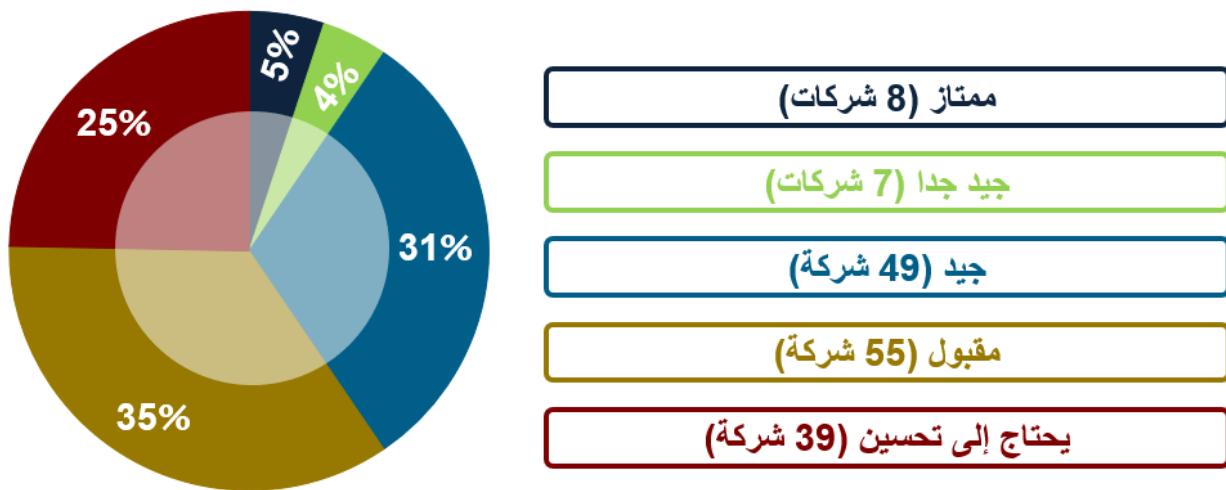
بلغت نسبة التزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بـESG نحو 90%， بينما سجلت الإفصاحات المتعلقة بـTCFD نسبة التزام قدرها 85%.

وبعد استعراض النتائج الكمية المتعلقة بمستوى التزام الشركات بالإفصاحات المطلوبة، ينتقل التقرير إلى التحليل الكيفي الذي يركز على دراسة محتوى الإفصاحات المقدمة. ويهدف هذا الجزء إلى تقديم تقييم مفصل لجودة المعلومات المقدمة.

أولاً: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

1. الأداء الإجمالي للإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة:

تم تقييم الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024 والتي شملت 158 شركة.





2. الأداء القطاعي للافصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

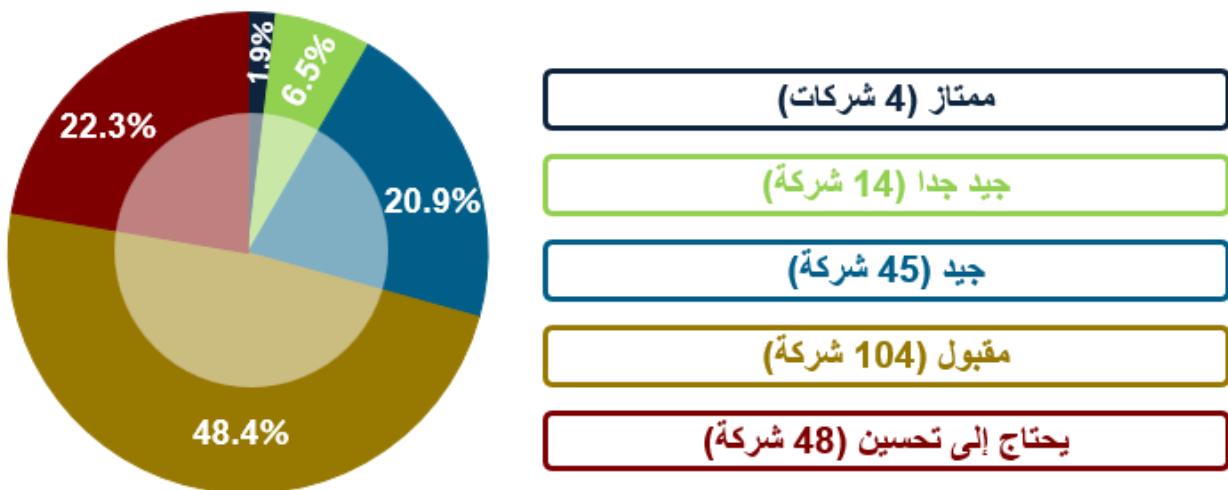
جدول (1): عدد الشركات والنسب المئوية للقطاعات المختلفة وفقاً لمستويات التقييم

الإجمالي	يحتاج تحسين (D)		مقبول (C)		جيد (B)		جيد جداً (A)		ممتاز (A+)		التقييم القطاع
	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	
42	%33	14	%38	16	%12	5	%7	3	%10	4	سوق المال
34	%12	4	%47	16	%38	13	%3	1	%0	0	التأمين
13	%39	5	%15	2	%31	4	%0	0	%15	2	التمويل العقاري
20	%20	4	%30	6	%40	8	%5	1	%5	1	التمويل الاستهلاكي
4	%0	0	%50	2	%50	2	%0	0	%60	0	التخصيم
29	%28	8	%28	8	%38	11	%3	1	%3	1	التأجير التمويلي
16	%25	4	%31	5	%38	6	%6	1	%60	0	التمويل متاهي الصغر

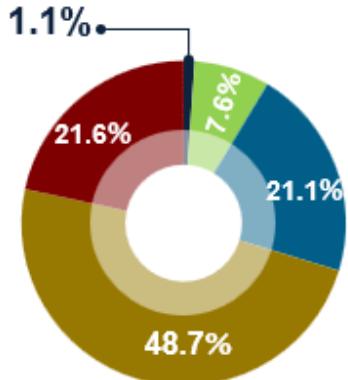
ثالثاً: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المقيدة بالبورصة.

1. الأداء الإجمالي للافصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المقيدة بالبورصة.

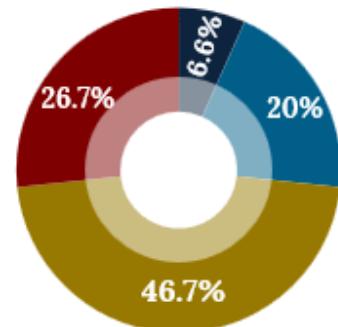
تم تقييم الشركات المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024 والتي شملت 215 شركة.



2. الأداء القطاعي للافصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المقيدة بالبورصة.



القطاعات الأخرى (185 شركة)

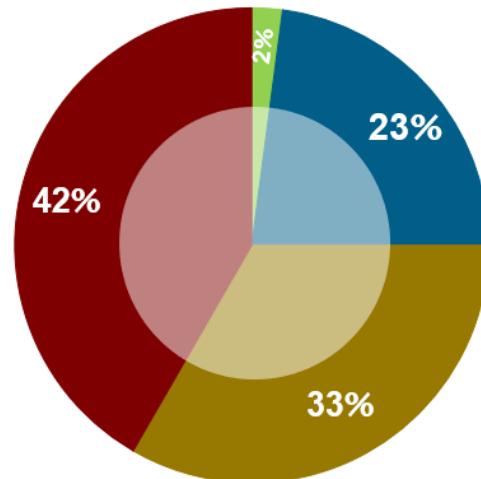


قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (30 شركة)

ثالثاً: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية(TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

1. الأداء الإجمالي للافصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية(TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

تم تقييم الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة لسنة 2024 والتي شملت 48 شركة.





2. الأداء القطاعي للإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

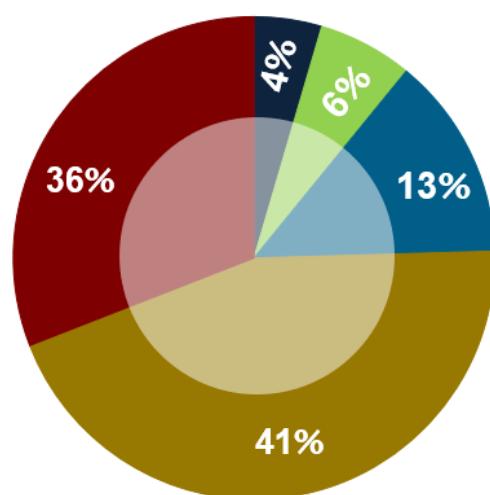
جدول (2): عدد الشركات والنسب المئوية للقطاعات المختلفة وفقاً لمستويات التقييم

الإجمالي	يحتاج تحسين (D)		مقبول (C)		جيد (B)		جيد جداً (A)		ممتاز (A+)		التقييم القطاع
	النسبة المئوية	عدد الشركات									
13	%46	6	%23	3	%31	4	%0	0	%0	0	سوق المال
12	%25	3	%50	6	%25	3	%0	0	%0	0	التأمين
3	%33	1	%0	0	33%	1	%33	1	%0	0	التمويل العقاري
4	%25	1	%25	1	%50	2	%0	0	%0	0	التمويل الاستهلاكي
2	%100	2	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	التخصيم
11	%45	5	%45	5	%9	1	%0	0	%0	0	التأجير التمويلي
3	%67	2	%33	1	%0	0	%0	0	%0	0	التمويل متناهي الصغر

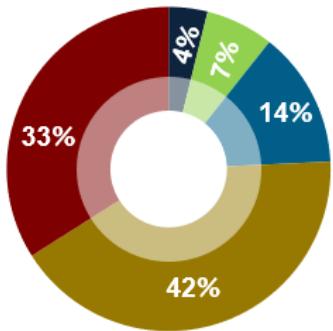
رابعاً: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة.

1. الأداء الإجمالي للإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة.

تم تقييم الشركات المقيدة بالبورصة لسنة المالية 2024 والتي شملت 119 شركة

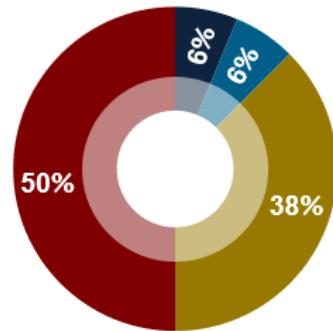


2. الأداء القطاعي لـ الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة.



القطاعات الأخرى (103 شركة)

- ممتاز (4 شركات)
- جيد جداً (7 شركات)
- جيد (14 شركة)
- مقبول (43 شركة)
- يحتاج إلى تحسين (35 شركة)



قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (16 شركة)

- ممتاز (1 شركة)
- جيد جداً (0 شركة)
- جيد (1 شركة)
- مقبول (6 شركات)
- يحتاج إلى تحسين (8 شركات)

وفيما يخص نقاط القوة، أظهرت الشركات التزاماً عاماً بمواعيد تقديم التقارير، مع وجود مستوى مقبول من الدقة والوضوح في بعض الإفصاحات، مما يعكس بداية تعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال. بالمقابل، كشفت النتائج عن تحديات تتعلق بالفاعلية، حيث لم تُظهر الغالبية العظمى من التقارير أثراً عملياً ملمساً للسياسات والممارسات المعلنة. كما لوحظ انخفاض مستوى الموثوقية نتيجة عدم اعتماد العديد من التقارير رسمياً، وغياب المستدات الداعمة التي تعزز جودة الإفصاحات وموثوقيتها. بالإضافة إلى ذلك، تمركزت معظم الإفصاحات عند المستويات الأدنى.

وبناءً عليه، توصي الإدارة بضرورة إنشاء وحدات متخصصة في الاستدامة داخل الشركات لضمان استمرار تطوير الإفصاحات. ويُشدد على أهمية اعتماد التقارير رسمياً من مجالس الإدارة واستصحاب مراجعات مستقلة تعزز من مصداقيتها. كما يجب التركيز على تطوير إفصاحات أكثر فاعلية تعكس الأثر الحقيقي للسياسات، مع إرفاق مرفقات داعمة وبيانات كمية مدعاة.



قائمة المحتويات:

13	مقدمة:
14	الجزء الأول: التحليل الكمي (تحليل مستوى الالتزام)
14	التحليل العام للالتزام الشركات يأصوات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD) :.....
15	إجمالي أداء الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بتطبيق إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD) :.....
.....	التحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة لإفصاحات الاستدامة (ESG) :.....
16
17	التحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات غير المقيدة المخاطبة بتقديم إفصاحات المناخ (TCFD) :.....
19	التحليل الاجمالي للالتزام الشركات المقيدة بتقديم إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD) :.....
21	الجزء الثاني: التحليل الكيفي (الفني) لتقييم الإفصاحات
23	أولاً: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة (ESG) .
23	القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية:
32	القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.....
36	ثانياً: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)
36	القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.....
43	القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.....
47	تحليل جوانب القوة وأوجه القصور في الإفصاحات ESG و TCFD :.....
47	أولاً جوانب القوة:
48	ثانياً أوجه القصور:
49	الخاتمة والتوصيات:



لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

الإدارة العامة للتنمية المستدامة

البريد الإلكتروني: sustainable.development@fra.gov.eg

آية علي

مديرة الإدارة العامة للتنمية المستدامة بالهيئة

aya.aly@fra.gov.eg

أحمد حمدي

أخصائي تمويل مستدام بالإدارة العامة للتنمية المستدامة

Ahmed.hamdy@fra.gov.eg

أحمد عبدالفتاح

أخصائي تمويل مستدام بالإدارة العامة للتنمية المستدامة

ahmed.abdelfattah@fra.gov.eg

يحيى الخطيب

أخصائي تمويل مستدام بالإدارة العامة للتنمية المستدامة

Yahia.mohamed@fra.gov.eg

عنوان المقر:

الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر) - مبنى 136 - القرية الذكية - طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي - الكيلو 28.
الرقم البريدي: 110

الموقع الإلكتروني: <https://fra.gov.eg>

مقدمة:

انطلاقاً من دور الهيئة العامة للرقابة المالية في متابعة التزام الشركات بمبادئ الإفصاح والشفافية، وتطبيقاً لأحكام الحكومة الرشيدة، وتعزيز ممارسات الاستدامة، تم إعداد هذا التقرير حول الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة (ESG)، وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية، وكذلك الشركات المقيدة بالبورصة، وذلك تنفيذاً لقراري مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي (107) و(108) لسنة 2021.

ينقسم التقرير إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول التحليل الكمي والجزء الثاني التحليل الكيفي. ويعنى الجزء الأول من التقرير بتحليل مدى التزام الشركات بتقديم الإفصاحات المنوطة بالقرارين، وينقسم التحليل إلى قسمين وفقاً لحالة القيد بالبورصة. القسم الأول؛ للشركات غير المقيدة الخاضعة لرقابة الهيئة. والقسم الثاني؛ للشركات المقيدة بالبورصة، أما الجزء الثاني وهو التحليل الكيفي (الفني)، المعنى بقياس وتحليل جودة الإفصاحات المنوطة بالقرارين بالشركات، وفقاً لحالة القيد بالبورصة كذلك.

ويغطي هذا التقرير الإفصاحات المقدمة عن السنة المالية 2024، حيث يوفر صورة شاملة عن واقع الإفصاحات خلال هذه الفترة، بما يعزز من دقة، وموضوعية البيانات المقدمة، ويسهم في تقييم الالتزام القائم، وتحديد أوجه القوة، والقصور. يأتي ذلك في إطار دعم جهود الهيئة لتعزيز السياسات الرقابية، وتطوير آليات المتابعة، بما يسهم في رفع كفاءة السوق المالي، وضمان عدالته، واستدامته على المدى الطويل، فضلاً عن تعزيز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر، والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، بما ينسجم مع توجهات التنمية المستدامة على المستويين الوطني، والدولي.

الجزء الأول: التحليل الكمي (تحليل مستوى الالتزام)

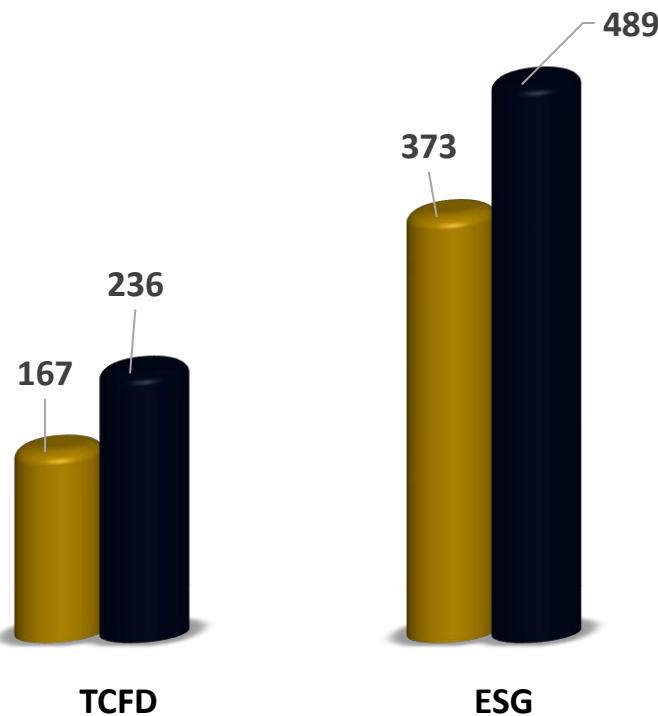
في هذا الجزء من التقرير، يتم التركيز على التحليل الكمي لإفصاحات الشركات، وذلك لتقييم مدى التزامها بتقديم المعلومات المتعلقة بالاستدامة (ESG) والآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقمي (107) و(108) لسنة 2021. ويهدف التحليل إلى قياس مستوى الالتزام العام للشركات المخاطبة، سواء الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة أو الشركات المقيدة بالبورصة، مع تقديم صورة دقيقة عن مدى شمولية الإفصاحات ومدى التزام كل قطاع

التحليل العام للالتزام الشركات بإفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD)

يتضمن هذا التحليل العام لتقييم مستويات التزام الشركات المخاطبة بقرار مجلس إدارة الهيئة فيما يخص الإفصاحات المنوطة بالقرارين عن السنة المالية 2024.

بيان (1): إحصائية عامة حول أداء الشركات المخاطبة بتطبيق إفصاحات ESG و TCFD خلال عام 2024

■ الشركات المخاطبة ■ الشركات الملزمة



بلغت نسبة التزام الشركات بتقديم الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحكمة (ESG) نحو 76% من إجمالي الشركات المخاطبة، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى الوعي لدى الشركات بأهمية الإفصاحات المرتبطة بالاستدامة ودورها في تعزيز الثقة والشفافية داخل القطاع المالي غير المصرفية، وبالنسبة للإفصاحات المتعلقة

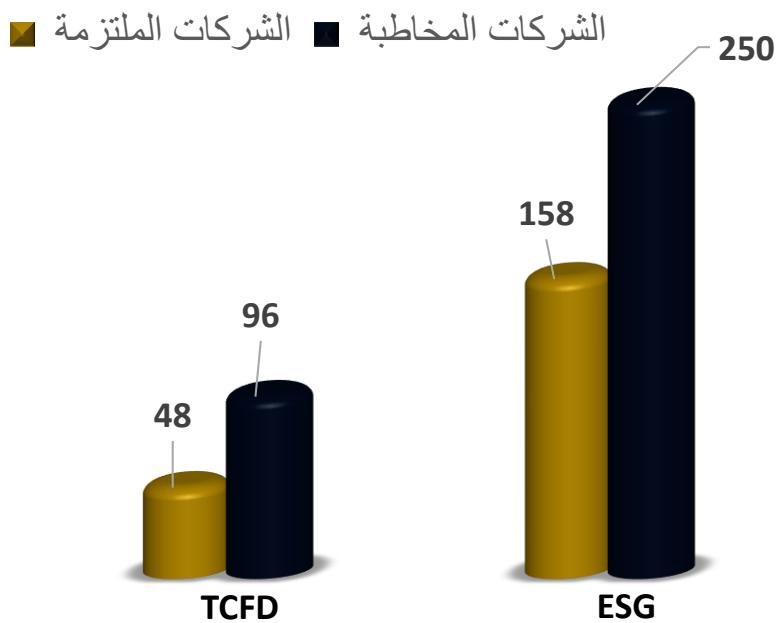


بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، فقد سجلت الشركات المخاطبة نسبة التزام بلغت نحو 70%， الأمر الذي يعكس تسامي إدراك الشركات لأهمية دمج المخاطر والفرص المناخية ضمن هيكل الحكومة والإدارة الاستراتيجية وإفصاحاتها الدورية.

إجمالي أداء الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بتطبيق إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD)

يوضح الرسم البياني مستويات التزام الشركات المخاطبة من الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لكل من إطار الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحكومة (ESG) وإطار الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) خلال عام 2024.

بيان (2): إحصائية عامة حول أداء الشركات المخاطبة المالية غير المقيدة بالبورصة بتطبيق إفصاحات TCFD وESG خلال عام 2024



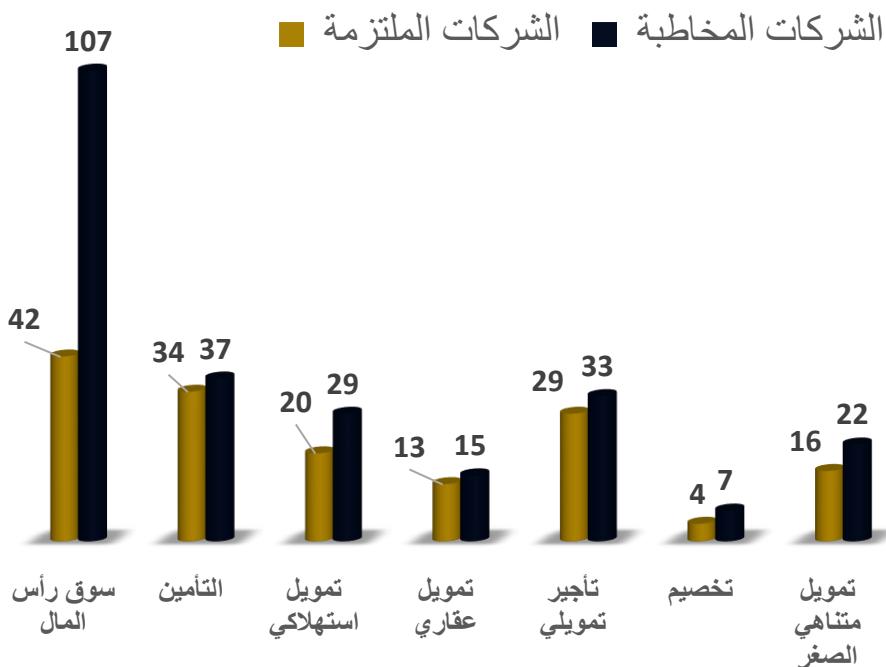
تمثل نسبة التزام إجمالي الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة نحو 50% من إجمالي الشركات المخاطبة وفق متطلبات إفصاحات (TCFD)، وهي نسبة تعكس تقدماً محدوداً نسبياً في مستوى الالتزام، وثُبّر الحاجة إلى مواصلة جهود التوعية وبناء القدرات المؤسسية لتعزيز جاهزية هذه الشركات للإفصاح عن المخاطر والفرص المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية، وبما يدعم مواعيدها مع توجهات الهيئة نحو تحقيق الاقتصاد منخفض الكربون.

أما فيما يتعلق بإفصاحات (ESG)، فقد بلغت نسبة التزام الشركات نحو 63% من إجمالي الشركات المخاطبة وفق متطلبات إفصاحات (ESG)، وهو ما يعكس تطويراً ملحوظاً في تبني معايير الإفصاح غير المالي ودمج مبادئ الاستدامة ضمن الممارسات المؤسسية.

تحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة لإفصاحات الاستدامة (ESG):

تحليل التزام الشركات المخاطبة المالية غير المصرفية غير المقيدة بتقديم تقارير الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحكمة (ESG) لعام 2024. ويوضح الرسم البياني تباين مستويات التزام الشركات خلال عام 2024، وذلك وفقاً لتوزيع القطاعات والأنشطة المختلفة، بما يعكس تدرج مستويات الجاهزية المؤسسية ومدى الوعي بمتطلبات الاستدامة داخل كل نشاط.

بيان (3): عدد ونسب التزام الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة المخاطبة بتقديم تقارير إفصاحات ESG وفقاً لتصنيف القطاعات





حق قطاع التأمين أعلى مستوى التزام بين جميع القطاعات بنسبة 92% من الشركات المخاطبة، ما يعكس استجابة قوية لتوجيهات الهيئة في دمج ممارسات الاستدامة ضمن الأطر التشغيلية والإفصاحية للشركات العاملة في هذا القطاع.

أما بالنسبة لأنشطة شركات التمويل فقد جاءت نسب الالتزام متباينة على النحو الآتي:

- نشاط التأجير التمويلي: سجل نسبة التزام 88%， وهو من أعلى المعدلات داخل القطاع.
- نشاط التمويل العقاري: بلغت نسبة الالتزام 86%.
- نشاط التمويل متناهي الصغر: حقق نسبة التزام 72%.
- نشاط التمويل الاستهلاكي: سجل نسبة التزام 69%.
- نشاط التخصيم: حقق أقل نسبة التزام داخل الأنشطة غير المصرفية بنحو 57%.

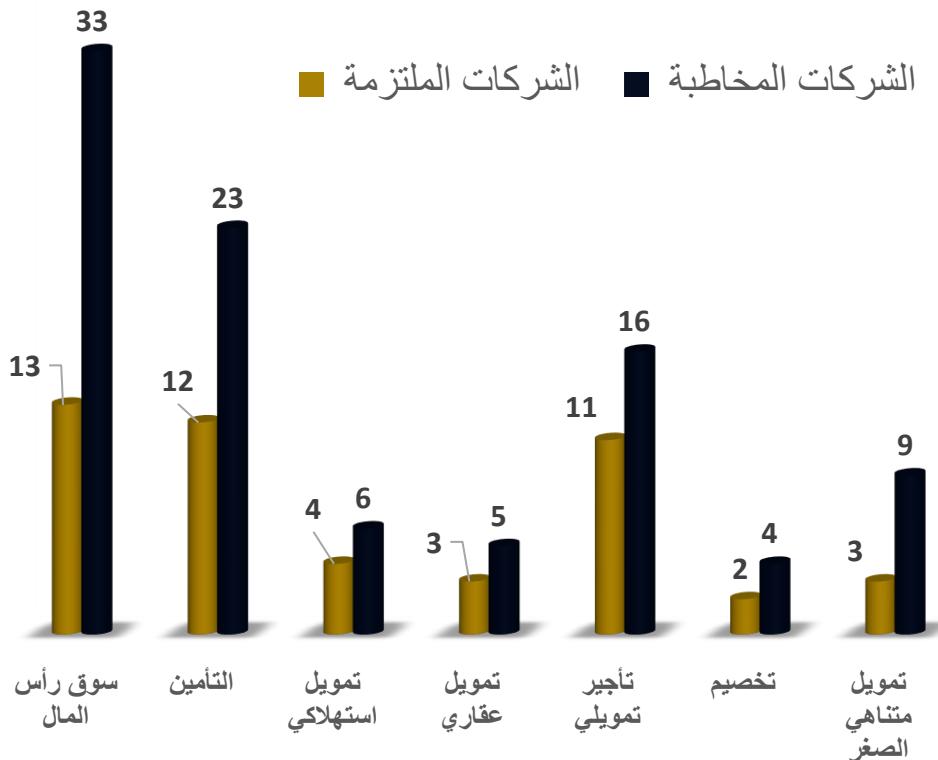
وبوجه عام، بلغ متوسط نسبة الالتزام لدى شركات التمويل نحو 77%， وهو ما يعكس أداءً إيجابياً ومتاماً في مستوى الإفصاح والاستجابة لمتطلبات قرارات الهيئة ذات الصلة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحكمة (ESG).

تصدر قطاع سوق رأس المال من حيث عدد الشركات المخاطبة، حيث بلغ عددها (107) شركة، إلا أن نسبة الالتزام بتقديم التقارير بلغت 39% فقط من إجمالي الشركات المخاطبة بالقطاع، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من رفع الوعي وتعزيز القدرات الفنية في هذا القطاع الحيوي.

التحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات غير المقيدة المخاطبة بتقديم إفصاحات المناخ (TCFD):

يوضح الرسم البياني التالي تباين مستويات التزام الشركات المخاطبة المالية غير المقيدة بتقديم تقارير الإفصاح المناخي وفقاً لإطار TCFD خلال عام 2024، بما يعكس مدى تطور قدرات الشركات على دمج اعتبارات المناخ ضمن استراتيجياتها وإدارتها للمخاطر والفرص المالية ذات الصلة بالتغييرات المناخية.

بيان (4): عدد ونسب التزام الشركات المخاطبة المالية غير المصرفيه المقيدة بتقديم تقارير إفصاحات TCFD وفقاً لتصنيف القطاعات



أنشطة شركات التمويل، فقد جاءت مستويات الالتزام متباينة على النحو الآتي:

- نشاط التأجير التمويلي: سجل أعلى نسبة التزام داخل أنشطة شركات التمويل بلغت 68%， ما يعكس تقدماً واضحاً في دمج الإفصاح المناخي في هيئات الحكومة وإدارة المخاطر.
- نشاط التمويل الاستهلاكي: حقق نسبة التزام 66%， بما يشير إلى تحسن تدريجي في استيعاب متطلبات الإفصاح المناخي.
- نشاط التمويل العقاري: بلغت نسبة الالتزام 60%， وهي نسبة تعكس إدراكاً متزايداً للعلاقة بين أنشطة التطوير والتمويل العقاري والمخاطر المناخية طويلة الأجل.
- نشاط التخصيم: سجل نسبة التزام 50%， وهي من أدنى النسب داخل القطاع، ما يؤكّد الحاجة إلى مزيد من الدعم الفني والتوعية.
- نشاط التمويل متاهي الصغر: حقق نسبة التزام 33%， وهو ما يعكس محدودية الإمكانيات الفنية والإدارية داخل هذا النشاط مقارنة بباقي الأنشطة.

وبوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن متوسط الالتزام داخل قطاع شركات التمويل بلغ نحو 57% وهي نسبة لا تزال دون المستوى المأمول، أما قطاع التأمين فقد سجّل نسبة التزام بلغت 52% من إجمالي الشركات المخاطبة، ورغم أنه يُعد من أكثر القطاعات عدداً من حيث الشركات المشمولة بالإفصاح، فإن هذه النسبة تشير إلى محدودية التقدّم وضرورة تكثيف الدعم الفني والتدريبي لتعزيز جاهزية القطاع في التعامل مع متطلبات الإفصاحات المناخية واستيعاب مخاطرها على الأنشطة التأمينية والمحافظة الاستثمارية.

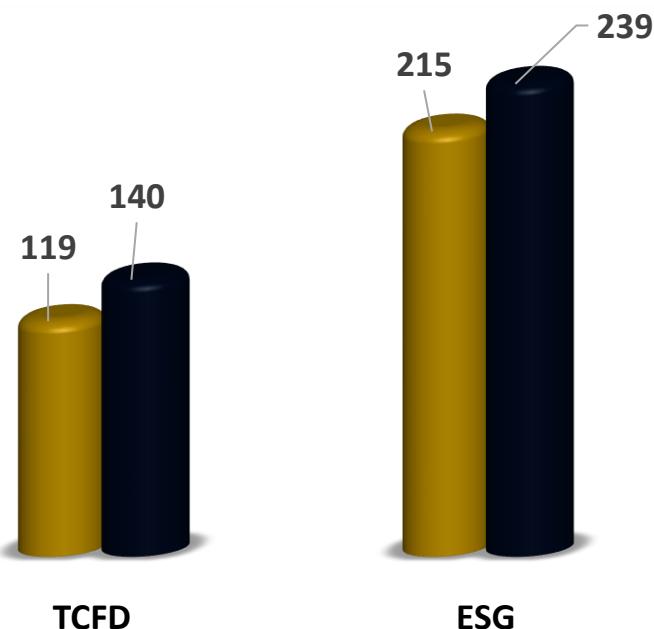
وتصدر قطاع سوق رأس المال من حيث عدد الشركات المخاطبة، حيث بلغ عددها (33) شركة، إلا أن نسبة الالتزام بتقديم الإفصاحات المناخية لم تتجاوز 39%， وهو ما يشير إلى الحاجة لمزيد من بناء القدرات الفنية وتعزيز فهم الشركات لمتطلبات الإفصاح المناخي المتكامل.

التحليل الاجمالي للالتزام الشركات المقيدة بتقديم إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD):

يوضح الرسم البياني أداء الشركات المقيدة في البورصة المصرية في تطبيق متطلبات الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحكومة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) خلال عام 2024، وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (108) لسنة 2021.

بيان (5): إحصائية عامة حول أداء الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة بتطبيق إفصاحات ESG وTCFD خلال

عام 2024
■ الشركات المخاطبة ■ الشركات الملزمة





وُتَّلِيَ النَّتَائِجُ ارْقَاعًا مَلْحُوقًا فِي مَسْتَوَيَاتِ الالتزامِ، حِيثُ بَلَغَتْ نَسْبَةُ التَّزَامِ الشَّرْكَاتُ المَقيِّدةُ بِتَطْبِيقِ مَتَطلَّبَاتِ الإِفَصَاحَاتِ ESG نَحْوَ 90% مِن إِجمَاليِ الشَّرْكَاتِ الْمَخَاطِبَةِ، مَا يَعْكِسُ تَطْوِرًا فِي جَاهِزِيَّةِ الشَّرْكَاتِ الْمَدْرَجَةِ لِتَبْنيِ مَعايِيرِ الإِفَصَاحِ الْمُسْتَدَامِ وَتَعْزيِيزِ الشَّفَافِيَّةِ الْمُؤَسِّسِيَّةِ.

كَمَا بَلَغَتْ نَسْبَةُ الالتزامِ بِتَطْبِيقِ إِفَصَاحَاتِ TCFD نَحْوَ 85%， وَهُوَ مَا يَؤَكِّدُ تَزايدَ إِدْرَاكِ الشَّرْكَاتِ الْمَقيِّدةِ لِأَهمِيَّةِ الإِفَصَاحِ عَنِ الْمَخَاطِرِ وَالْفَرَصِ الْمُرْتَبَطَةِ بِالتَّغْيِيرَاتِ الْمَناخِيَّةِ ضَمِّنَ تَقارِيرِهَا السَّوْنِيَّةِ.

الجزء الثاني: التحليل الكيفي (الفني) لتقدير الإفصاحات

يُعد هذا الجزء من التقرير المرحلة الجوهرية لإجراء التحليل الكيفي للإفصاحات، حيث يتم من خلاله استعراض وتحليل البيانات المستخلصة من الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكومة والمتعلقة بالاستدامة (ESG)، وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالأثر المالي للتغيرات المناخية (TCFD). ويغطي هذا التحليل كلاً من الشركات المالية غير المصرفية، والشركات المقيدة بالبورصة التي قامت بتسليم الإفصاحات للهيئة، بهدف تقييم جودة الإفصاحات ومستوى الالتزام والشفافية فيها.



وفي هذا الإطار، سيركز التحليل على الشركات التي قامت بتقديم الإفصاحات المطلوبة، مع تقسيمها إلى قسمين رئисين وفقاً لحالة القيد بالبورصة المصرية. يشمل القسم الأولي الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، والتي سيتم تصنيفها وفقاً لقطاعاتها الأنشطة التالية: (سوق المال، التأمين، التمويل العقاري، التمويل الاستهلاكي، التخصيم، التأجير التمويلي، والتمويل متاهي الصغر). ويهدف هذا التصنيف إلى ضمان تحليل عميق يعكس طبيعة الأنشطة المختلفة داخل القطاع المالي غير المصرفي ومستوى التزام كل قطاع بمعايير الإفصاح.



أما القسم الثاني، فيشمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والتي سيتم تقسيمها إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وقطاعات أخرى مقيدة بالبورصة. ويتتيح هذا التقسيم تقديم صورة شاملة حول مستويات الامتثال ومتطلبات الإفصاح عبر مختلف القطاعات المدرجة في السوق.

ويهدف هذا التحليل إلى تقديم قراءة موضوعية وحيادية لتقدير قدرة الشركات على تقديم الإفصاحات بجودة مرتفعة، مع التركيز على إبراز الجوانب الإيجابية التي تمثل نقاط قوة في الممارسات القائمة، وكذلك الوقوف على أوجه القصور والتحديات التي تعكس نقاط ضعف تحتاج إلى مزيد من التطوير.



أولاً: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المستدامة (ESG)

في هذا الجزء من التقرير، يتم تحليل نتائج تقييم الإفصاحات الخاصة بمارسات البيئة والمجتمع والحكمة (ESG) لعدد 373 شركة، وذلك بهدف الوقوف على مدى توافق هذه الإفصاحات مع متطلبات ومعايير الإفصاح. ولتحقيق دقة وشموليّة أكبر في التحليل، تم تقسيم الإفصاحات إلى قسمين رئيسيين وفقاً لحالة القيد: القسم الأول يختص بالشركات المالية غير المقيدة، ويتضمن تحليلًا عامًا وتحليلًا قطاعيًّا للشركات المالية غير المصرفية حسب نشاطها؛ أما القسم الثاني فيتناول الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال تحليل عام لمستوى الإفصاح، يعقبه تحليل تفصيلي لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبقية القطاعات الأخرى.

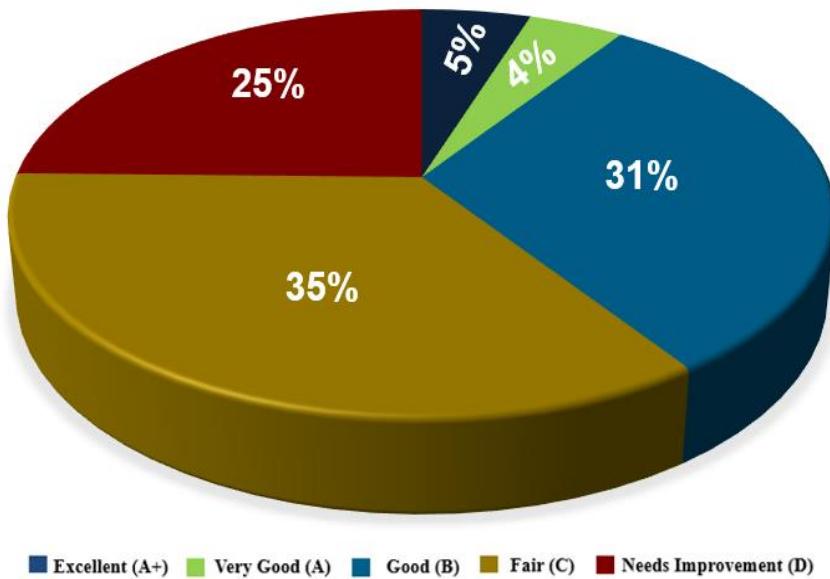
القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية:

يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية لرصد مستويات الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي وفقاً لقطاع المالي غير المصرفي.

التحليل العام للشركات المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية:

أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المستدامة ESG للشركات غير المقيدة – وفقاً للتوزيع الموضح في البيان التالي – تبايناً واضحًا في مستويات الأداء بين الشركات محل التقييم 158 شركة.

بيان (6): نسب مستويات التقييم للشركات المالية غير المقيدة بالبورصة



تعكس نتائج التقييم أن شريحة محدودة للغاية من الشركات تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من جودة الإفصاح، حيث لم تتجاوز نسبة الشركات الحاصلة على تقييم ممتاز 5% من إجمالي الشركات محل التقييم والبالغ عددها 8 شركات، وهو ما يشير إلى أن الالتزام الكامل بأفضل الممارسات والمعايير المتقدمة للإفصاح لا يزال استثناءً داخل السوق، وليس سلوكًا مؤسسيًا عامًا. وينظر ذلك وجود فجوة واضحة بين الأطر التنظيمية المعتمدة وبين مستوى التطبيق الفعلي داخل الشركات، بما يعكس تحديات تتعلق بقدرات الحكومة، ووعي الإدارات العليا للشركات بأهمية الإفصاح عالي الجودة.

وفي السياق ذاته، فإن حصول حصلت 7 شركات فقط بنسبة 4% على تقييم جيد جدًا، يعكس وجود نواة محدودة من الشركات التي تجاوزت الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، واستطاعت تحقيق مستوى متقدم نسبيًا من الشفافية والاتساق، إلا أن هذا التقدم لا يزال غير كافٍ للوصول إلى مرحلة الريادة أو التميز المستدام. ويشير ذلك إلى أن هذه الشركات تقف في منطقة انقلالية بين الالتزام الشكلي والتطبيق المتكامل، بما يستدعي مزيدًا من التطوير، وربط الإفصاح بالاستراتيجية المؤسسية وإدارة المخاطر.

بينما تعكس الشركات الحاصلة على تقييم جيد، والبالغ عددها 49 شركة بنسبة 31% من إجمالي الشركات محل التقييم، وجود قاعدة كبيرة نسبيًا من الشركات التي نجحت في الوفاء بالمتطلبات الأساسية



لإفصاح بدرجة مقبولة. ويشير ذلك إلى أن الإطار التنظيمي القائم قد أرسّهم في ترسیخ حد أدنى من الالتزام داخل السوق، إلا أن هذا المستوى يظل أقرب إلى الامتثال الإجرائي منه إلى الإفصاح القائم على الجودة والقيمة المعلوماتية. كما يعكس هذا الوضع محدودية التكامل بين الإفصاح والاستراتيجية المؤسسية، بما يستدعي توجيه هذه الشريحة نحو تطوير نظم الإفصاح والارتقاء بها إلى المستويات الأعلى.

وفي المقابل، تمثل الشركات الحاصلة على تقييم مقبول الشريحة الأكبر من حيث العدد، بإجمالي 55 شركة وبنسبة 35%， وهو ما يكشف عن تمركز غالبية الشركات عند مستويات منخفضة من جودة الإفصاح. ويعكس ذلك وجود قصور هيكلي في القدرات المؤسسية، سواء على مستوى النظم الداخلية، أو الكوادر الفنية، أو آليات الحكومة والمتابعة. كما يشير هذا التركيز إلى أن الإفصاح لدى هذه الشركات لا يزال يُنظر إليه باعتباره التزاماً شكلياً، وليس أدلة لدعم الشفافية أو تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل السوق.

أما الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين، والبالغ عددها 39 شركة بنسبة 25%， فتمثل تحدياً جوهرياً للمنظومة كل، حيث يعكس هذا المستوى ضعفاً واضحاً في الالتزام بالمعايير ذات الصلة، وغياب البنية المؤسسية القادرة على إنتاج إفصاحات موثقة ومنتظمة. وتؤكد هذه النسبة المرتفعة نسبياً الحاجة إلى تدخلات عاجلة وموجهة، تشمل تقديم الدعم الفني وبناء القدرات، إلى جانب تعزيز آليات المتابعة والتدرج في تطبيق المتطلبات، بما يضمن رفع الحد الأدنى من جودة الإفصاح داخل السوق.



التحليل القطاعي لنتائج تقييم الإفصاحات (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة

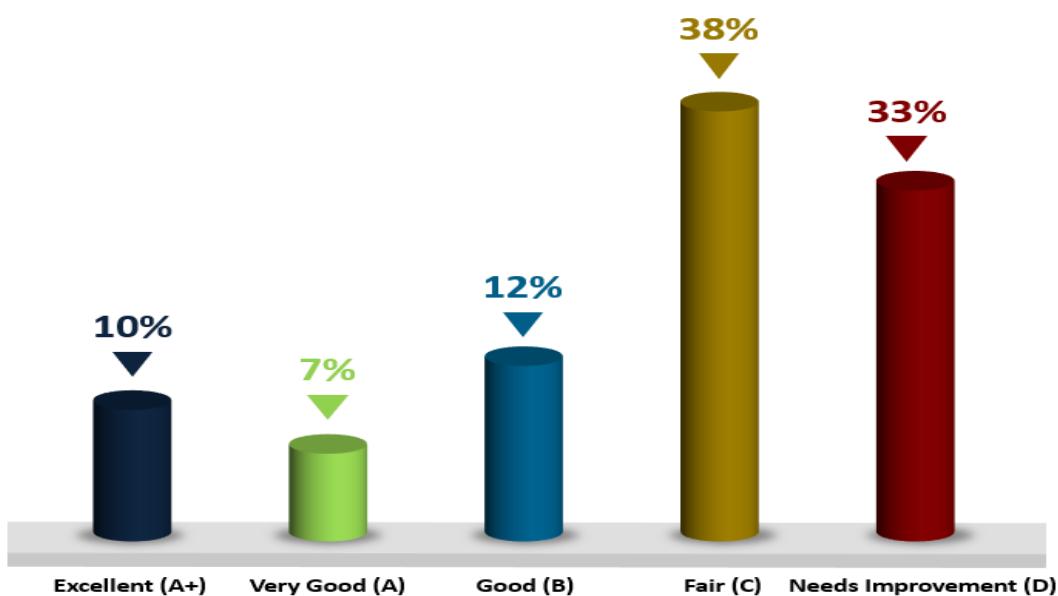
بالبورصة:

في إطار تقييم الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، تم إجراء تحليل قطاعي لكافة القطاعات التي تراقب عليها الهيئة لإبراز أوجه التباين في مستويات الإفصاح بين مختلف القطاعات.

قطاع سوق المال:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 42 شركة.

بيان (7): توزيع قطاع سوق المال وفقاً لمستويات التقييم

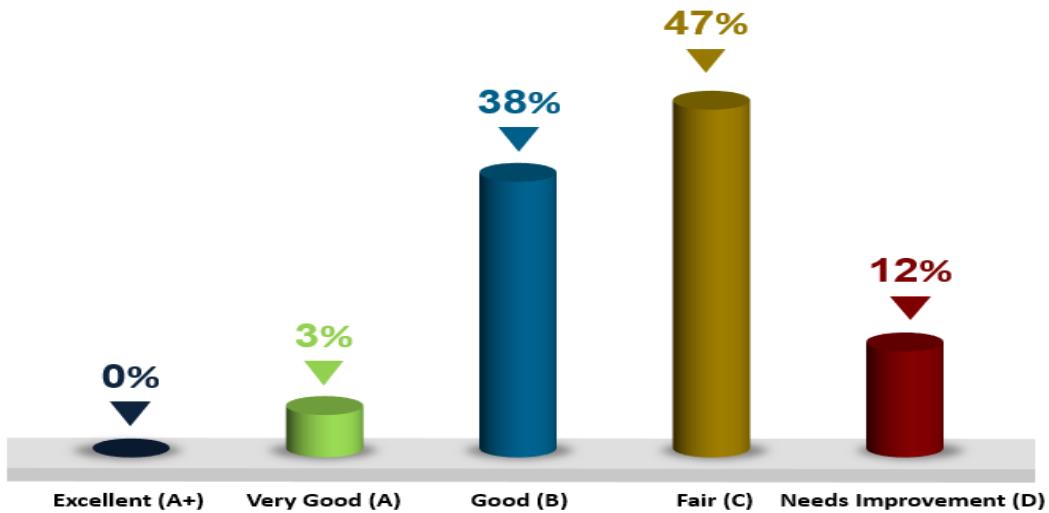


أظهرت نتائج التقييم أن عدد الشركات الحاصلة على تقييم ممتاز بلغ 4 شركات بنسبة 10%， تتلها الشركات ذات التقييم جيد جداً بعدد 3 شركات بنسبة 7%， ثم الشركات الحاصلة على تقييم جيد بعدد 5 شركة تمثل 12% من إجمالي العينة.

في المقابل، استحوذ التقييم المقبول على النسبة الأكبر من الشركات، حيث بلغ عددها 16 شركة بنسبة 38% من الإجمالي، مما يعكس تمركز الجزء الأكبر من الشركات عند هذا المستوى. أما الشركات التي تحتاج إلى تحسين فقد بلغ عددها 14 شركة بنسبة 33%， لتأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم النسبي بعد فئة التقييم المقبول.

قطاع التأمين:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 34 شركة.
بيان (8): توزيع قطاع التأمين وفقاً لمستويات التقييم

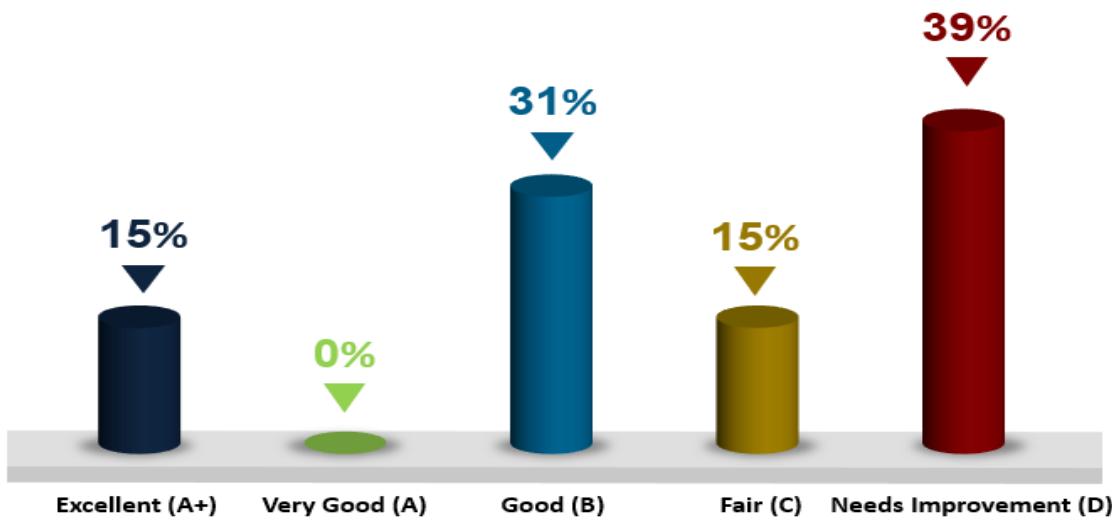


أظهرت النتائج محدودية واضحة في عدد الشركات التي تمكنت من الوصول إلى أعلى مستويات التقييم، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز ، بينما حققت شركة واحدة فقط بنسسبة 3% تقييم جيد جداً، كما بلغ عدد الشركات الحاصلة على تقييم جيد نحو 13 شركة بنسبة 38%， تليها الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 16 شركة بنسبة 47%， وهي الفئة الأكبر حجماً ضمن العينة، مما يشير إلى تمركز أغلب الشركات عند هذا المستوى من الأداء. أما الشركات التي تحتاج إلى تحسين فقد بلغ عددها 4 شركات بنسبة .%12

قطاع التمويل العقاري:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 13 شركة.

بيان (9): توزيع قطاع التمويل العقاري وفقاً لمستويات التقييم

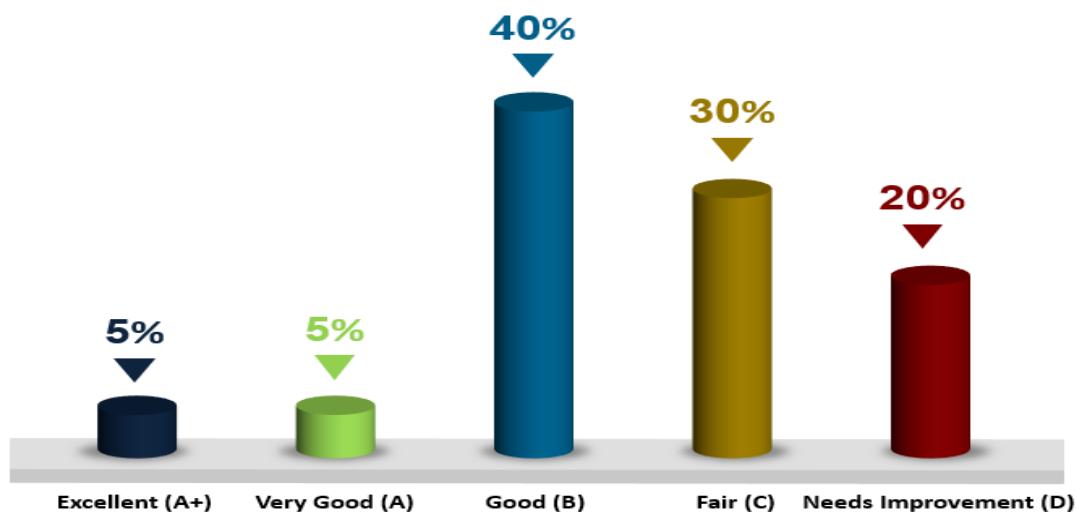


أظهرت النتائج أن عدد الشركات التي حصلت على تقييم ممتاز بلغ شركتين فقط بنسبة 15%， في حين لم تحصل أي شركة على تقييم جيد جداً. أما الشركات الحاصلة على تقييم جيد فقد بلغ عددها 4 شركات بنسبة 31%， تليها الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد شركتين بنسبة 15%， وجاءت النسبة الأكبر من نصيب الشركات التي تحتاج إلى تحسين بـ 5 شركات تمثل نحو 39% من إجمالي العينة.

قطاع التمويل الاستهلاكي:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 20 شركة.

بيان (10): توزيع قطاع التمويل الاستهلاكي وفقاً لمستويات التقييم

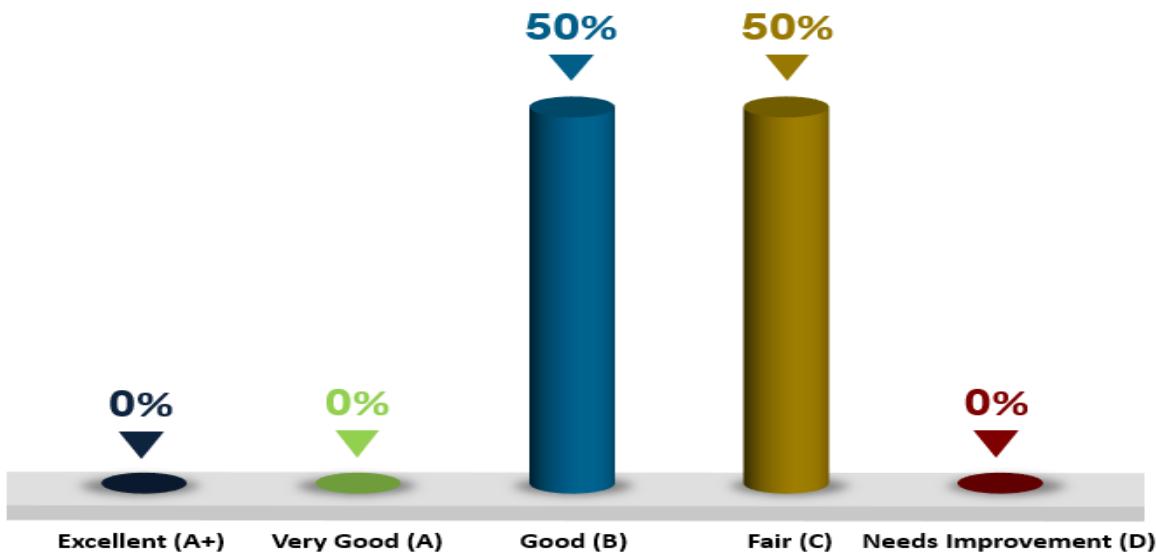


أظهرت النتائج أن شركة واحدة فقط بنسية 5% حصلت على تقييم ممتاز، تلتها شركة أخرى بنفس النسبة حصلت على تقييم جيد جداً. كما بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم جيد نحو 8 شركات بنسبة 40%， وهي الفئة الأكبر ضمن العينة، مما يشير إلى تمركز معظم الشركات عند هذا المستوى من الأداء. وجاءت بعد ذلك الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 6 شركات بنسبة 30%， تلتها الشركات التي تحتاج إلى تحسين بعدد 4 شركات بنسبة 20%. ويعكس هذا التوزيع أن غالبية الشركات تتركز في المستويين المتوسط والدنيا من الالتزام بمعايير الإفصاح.

قطاع التخصيم:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، وبالبالغ عددها 4 شركات، وهو ما يعكس محدودية المشاركة في الإفصاح ضمن هذا القطاع، ويرمز الحاجة إلى تعزيز الوعي بأهمية الإفصاح والاستدامة لدى باقي الشركات.

بيان (11): توزيع قطاع التخصيم وفقاً لمستويات التقييم

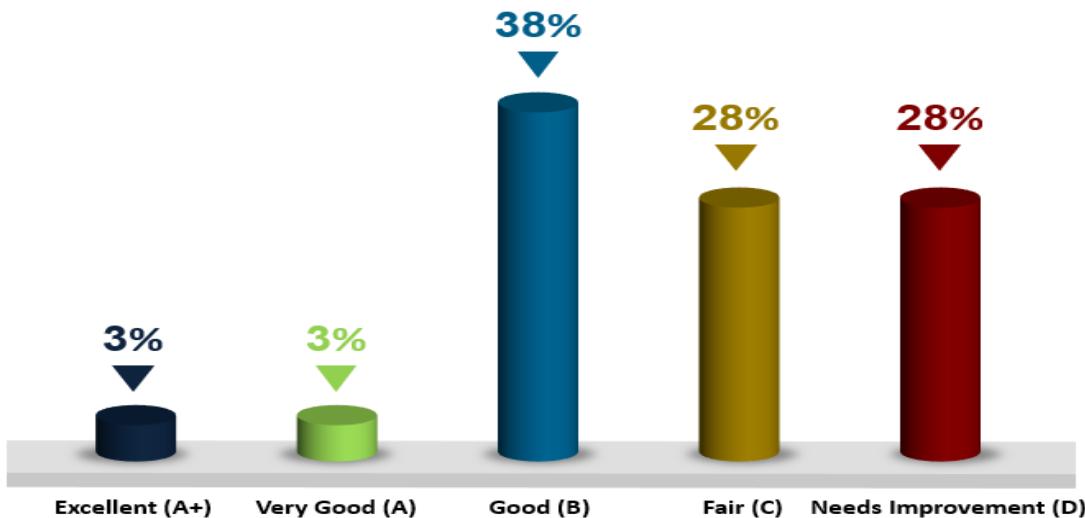


وقد أظهرت النتائج أنه لا توجد أي شركة في هذا القطاع حصلت على تقييم ممتاز، كما لم تحصل أي شركة أيضاً على تقييم جيد جداً، مما يشير إلى غياب الشركات القادره على تحقيق الالتزام الكامل بأفضل ممارسات الإفصاح والحكمة، وفي المقابل، بلغت نسبة الشركات الحاصلة على تقييم جيد نحو 50% بعدد شركتين، بينما حصلت شركتان آخريان بنسبة 50% على تقييم مقبول، أما فيما يتعلق بتقييم يحتاج إلى تحسين، فقد سجلت نسبة 0%.

قطاع التأجير التمويلي:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 29 شركة.

بيان (12): توزيع قطاع التأجير التمويلي وفقاً لمستويات التقييم

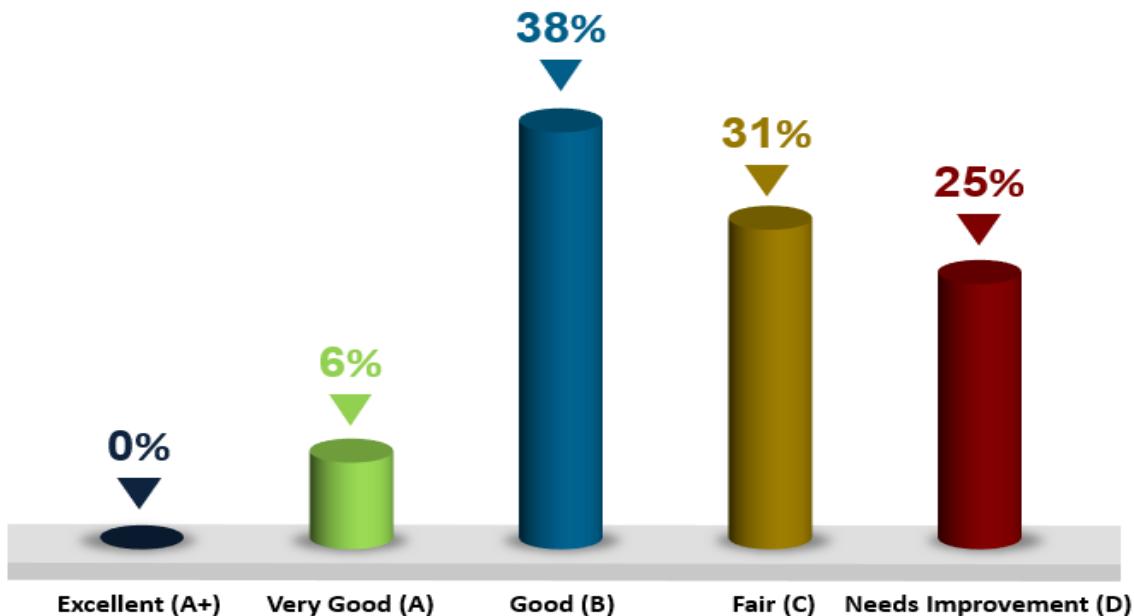


أظهرت النتائج أن شركة واحدة فقط بـ 3% حصلت على تقييم ممتاز، تلتها شركة أخرى بنفس النسبة حصلت على تقييم جيد جداً. كما بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم جيد نحو 11 شركة بنسبة 38%， وهي الفئة الأكبر ضمن العينة، مما يشير إلى تمركز غالبية الشركات عند هذا المستوى من الأداء. وجاءت بعد ذلك الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 8 شركات بنسبة 28%， وهي نفس النسبة التي حققتها الشركات التي تحتاج إلى تحسين بعدد مماثل، ويشير هذا التوزيع إلى أن الغالبية العظمى من الشركات لا تزال تتركز ضمن المستويات المتوسطة والدنيا من الالتزام بمعايير الإفصاح.

قطاع التمويل متناهي الصغر:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 16 شركة، حيث يعكس توزيع مستويات الأداء المختلفة صورة واضحة عن واقع الإفصاح في هذا القطاع الحيوي الذي يستهدف الفئات الأكثر احتياجاً ضمن منظومة التمويل.

بيان (13): توزيع قطاع التمويل متناهي الصغر وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت النتائج غياب أي شركة حاصلة على تقييم ممتاز، بما يعكس عدم تمكن أي من الشركات من تحقيق التزام كامل وشامل بمعايير الإفصاح والاستدامة. في حين حصلت شركة واحدة فقط بنسبة 6% على تقييم جيد جداً، وبالنسبة للشركات التي حصلت على تقييم جيد، فقد بلغ عددها 6 شركات بنسبة 38%， وهي الفئة الأكبر ضمن هذه العينة، تلتها الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 5 شركات بنسبة 31%， أما الشركات التي جاءت ضمن فئة يحتاج إلى تحسين، فقد بلغ عددها 4 شركات بنسبة 25%.

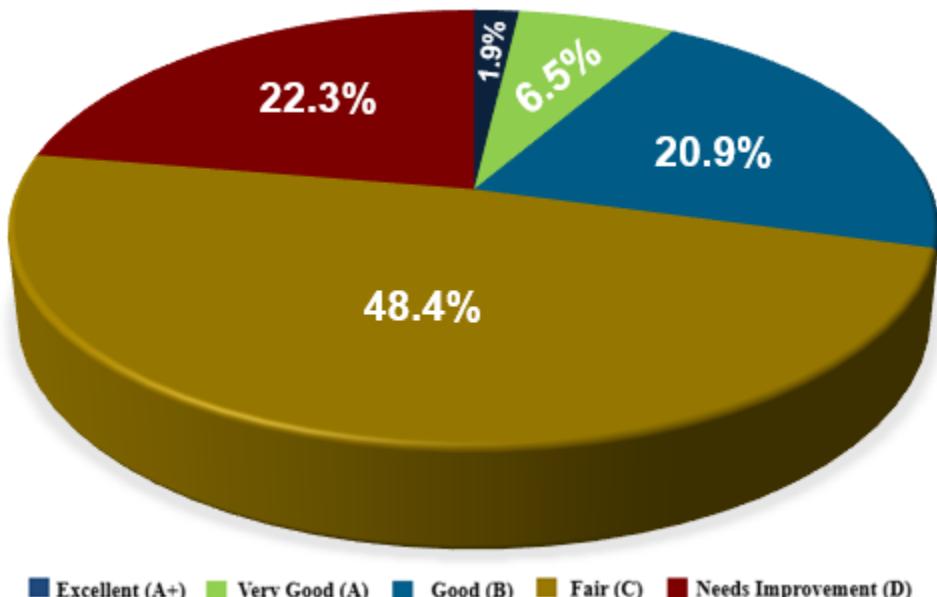
القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لرصد الاتجاهات العامة ومستوى نضج الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية وال الحكومية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي يشمل قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

التحليل العام للشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، وبالبالغ عددها 215 شركة من إجمالي الشركات المقيدة، وذلك وفقاً لتوزيعها على مستويات الأداء المختلفة، ويهدف هذا التحليل إلى إبراز درجة التباين في مستويات الأداء العام ومدى التزام الشركات بمعايير ومتطلبات الإفصاح.

بيان (14): نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة



تشير النتائج إلى تفاوت واضح لدى الشركات المقيدة بالبورصة في جودة الإفصاحات، ويعكس هذا التفاوت مستويات مختلفة من الوعي المؤسسي والتطبيق العملي لمبادئ الاستدامة، مما يستدعي النظر في العوامل المؤثرة على جودة الإفصاحات وتعزيزها.

وفيما يتعلق بالشركات الحاصلة على أعلى مستويات التقييم، فقد بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم ممتاز نحو 4 شركات فقط، بنسبة 1.9% من إجمالي الشركات محل التقييم، وهو ما يعكس محدودية الشركات القادرة على تقديم إفصاحات شاملة ودقيقة تتماشى مع المعايير المتقدمة للاستدامة وتحقق أعلى

درجات الجودة. كما حصلت 14 شركة بنسبة 6.5% على تقييم جيد جداً، بما يشير إلى وجود شريحة محدودة تمكنت من تجاوز الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير لتعزيز الاتساق والعمق في الإفصاحات المقدمة.

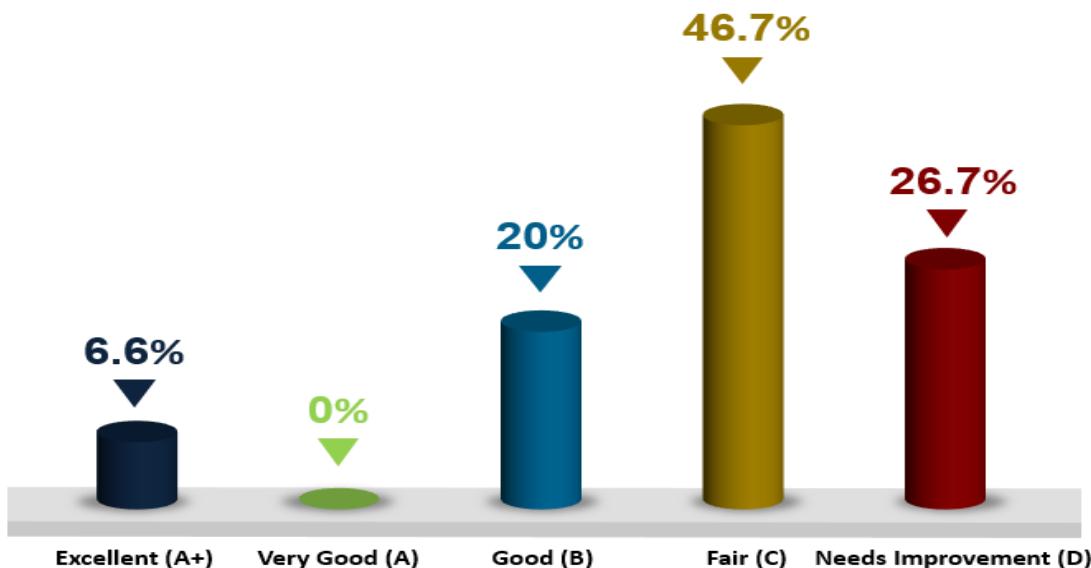
أما الشركات المصنفة ضمن تقييم جيد، فقد بلغ عددها 45 شركة بنسبة 20.9%， وهو ما يعكس وجود قاعدة لا بأس بها من الشركات التي نجحت في تلبية المتطلبات الأساسية للإفصاح بدرجة معقولة، مع استمرار الحاجة إلى تطوير نظم الإفصاح لديها والانتقال التدريجي إلى مستويات أعلى من الجودة وربط الإفصاح بالاستراتيجية المؤسسية.

وفي المقابل، جاءت الشركات الحاصلة على تقييم مقبول باعتبارها الشريحة الأكبر عدداً، حيث بلغ عددها 104 شركة بنسبة 48.4%， وهو ما يدل على تمركز غالبية الشركات عند مستويات محدودة من جودة الإفصاح، ويعكس وجود قصور في القدرات المؤسسية وأليات التطبيق العملي لمتطلبات الاستدامة. كما بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين نحو 48 شركة بنسبة 22.3%， بما يكشف عن تحديات واضحة تواجه هذه الشركات في الالتزام بمعايير الإفصاح، ويؤكد الحاجة إلى تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات، إلى جانب تقديم الدعم الفني اللازم، بما يسهم في الارتقاء بالممارسات المؤسسية وتحسين جودة الإفصاحات على مستوى السوق ككل.

تحليل الشركات المقيدة بالبورصة العاملة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 30 شركة.

بيان (15) : توزيع قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت نتائج التقييم أن شركتين فقط قد حصلتا على تقييم ممتاز ، بما يمثل نسبة 6.6% من إجمالي العينة. ولم يتم تسجيل أي شركة ضمن فئة جيد جداً، حيث بلغت نسبتهم 0%. في حين حصلت 6 شركات على تصنيف جيد، ما يعادل 20% من العينة.

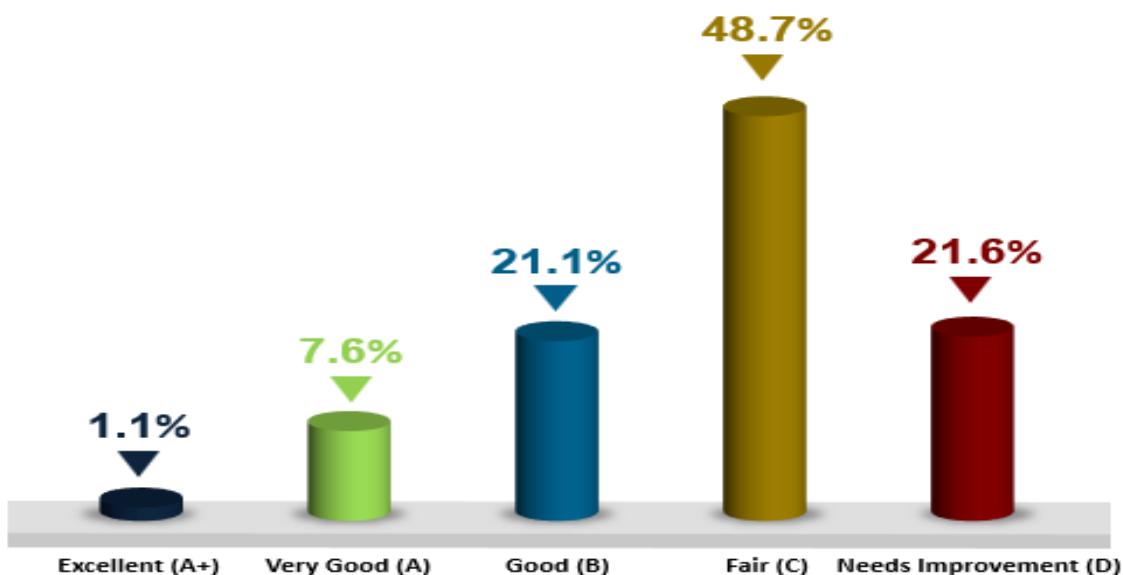
وكانت غالبية الشركات، وبعد 14 شركة، قد تم تصنيفها ضمن فئة تقييم مقبول، ممثلة 46.7% من إجمالي العينة، وهو ما يشير إلى تمركز الجزء الأكبر من الشركات عند هذا المستوى. أما فئة الشركات التي تحتاج إلى تحسين، فقد بلغ عددها 8 شركات بنسبة 26.7% ، لتأتي في المرتبة الثانية من حيث التوزيع النسبي ضمن العينة.

ومن حيث التوزيع القطاعي للشركات المشمولة بالتقييم، ووفقاً لتصنيف الهيئة العامة للرقابة المالية، تبين أن الجزء الأكبر من الشركات، وعددها 26 شركة، ينتمي إلى قطاع سوق المال، في حين يندرج شركتان ضمن قطاع التأمين، وشركة واحدة ضمن قطاع التأمين التمويلي، بينما لم يتم تمثيل باقي القطاعات الأخرى ضمن العينة.

تحليل الشركات المقيدة بالبورصة العاملة بالقطاعات الأخرى:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 185 شركة.

بيان (16): توزيع القطاعات الأخرى وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت نتائج التقييم أن شركتين فقط حصلتا على تصنيف ممتاز، ممثلاً نحو 1.1% من إجمالي العينة، مما يعكس محدودية عدد الشركات التي تجاوزت المستوى الأعلى في جودة الإفصاح. فيما تم تسجيل 14 شركة ضمن فئة جيد جداً، أي ما يعادل 7.6% من العينة، وحصلت 39 شركة على تصنيف جيد، بما يمثل 21.1% من إجمالي العينة.

وجاءت فئة مقبول لتنوعها الأكبر من الشركات، حيث بلغ عددها 90 شركة، أي ما يعادل 48.7% من إجمالي العينة، مما يشير إلى تمركز معظم الشركات عند هذا المستوى في جودة الإفصاح. أما فئة تحتاج إلى تحسين، فقد سجلت 40 شركة، تمثل 21.6% من العينة، مما يعكس وجود عدد ملحوظ من الشركات التي يتطلب أداؤها تعزيز معايير الإفصاح.



ثانيًا: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)

في هذا الجزء من التقرير، سيتم تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) لعدد 167 شركة، وذلك بهدف الوقوف على مدى توافق هذه الإفصاحات مع توصيات فرق العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلقة بالمناخ (TCFD)، وتحديد مستوى نضج الإفصاح داخل السوق المصري.

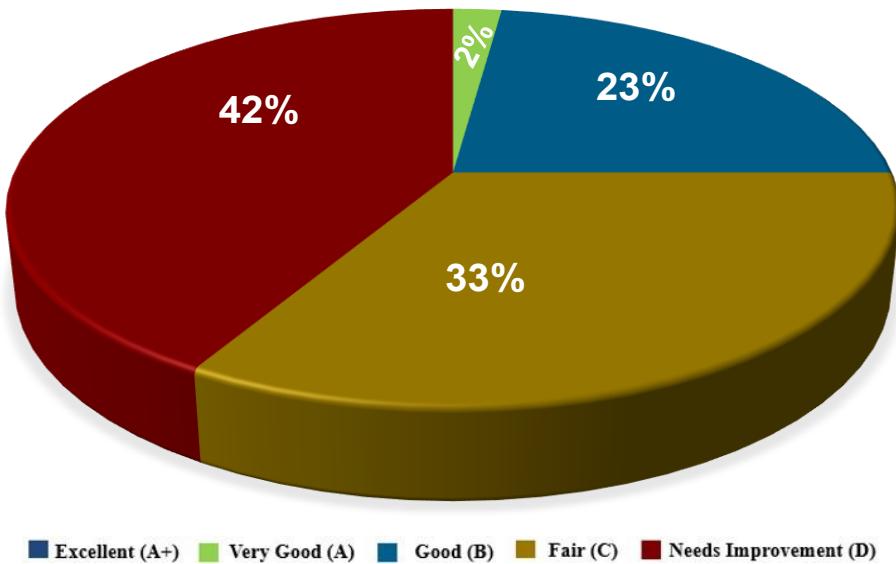
ولتحقيق دقة وشمولية أكبر في التحليل، تم تقسيم الإفصاحات إلى قسمين رئисيين وفقًا لحالة القيد: القسم الأول يختص بالشركات المالية غير المقيدة، ويتضمن تحليلًا عامًا لها وتحليلًا قطاعيًّا للشركات المالية غير المصرفية حسب نشاطها؛ والقسم الثاني يخص الشركات المقيدة بالبورصة، ويشمل تحليلًا عامًا لمستوى الإفصاح، يتبعه تحليل تفصيلي لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية بشكل مسقٍ، ثم لبقية القطاعات الأخرى.

القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة
يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية لرصد مستويات الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي وفقًا لقطاع المالي غير المصرفي.

التحليل العام للشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية:

أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة تباينًا ملحوظًا في مستويات الأداء بين الشركات محل التقييم 48 شركة، كما هو موضح في البيان التالي:

بيان (17) : النسب المئوية للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة حسب مستويات التقييم



تعكس نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية مستوى محدوداً من الالتزام بمعايير الإفصاح، إذ لم تحصل أي من الشركات على تقييم ممتاز، مما يشير إلى ندرة الشركات القادرة على تقديم إفصاحات شاملة ومتواقة مع أفضل الممارسات والمعايير المتقدمة. وفي هذا الإطار، حصلت شركة واحدة فقط، بنسبة 2% على تقييم جيد جداً، وهو ما يعكس وجود شريحة ضيقة نجحت في تجاوز الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح وتحقيق مستوى متقدم نسبياً من الشفافية والاتساق، إلا أن هذا التقدم لا يزال بعيداً عن بلوغ مرحلة الريادة المؤسسية المستدامة.

أما الشركات المصنفة ضمن تقييم جيد، فقد بلغ عددها 11 شركة بنسبة 23%， مما يدل على وجود جهود ملموسة لتحسين الإفصاح، إلا أنها تحتاج إلى تطوير إضافي لضمان التكامل والاكتمال في عرض البيانات المناخية وربطها بالاستراتيجية المؤسسية. وفي المقابل، تمثل الشركات الحاصلة على تقييم مقبول الشريحة الأكبر، بإجمالي 16 شركة بنسبة 33%， وهو ما يعكس أن غالبية الشركات لا تزال في مراحلها الأولى من تبني الإفصاح المناخي بشكل منهجي، وتعتمد على ممارسات إجرائية أساسية دون وجود منظومة واضحة لإدارة المخاطر المناخية.

وأخيرًا، فإن الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين، والبالغ عددها 20 شركة بنسبة 42%， تمثل التحدي الأكبر للقطاع، إذ يعكس هذا المستوى ضعف الالتزام بالمعايير المعتمدة، واعتماد الإفصاح على بيانات عامة وغير متكاملة، مع غياب آليات واضحة للحكومة وإدارة المخاطر. وتؤكد هذه النتائج الحاجة الملحة إلى تعزيز الدعم الفني وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير نظم الإفصاح لضمان رفع جودة الإفصاحات وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية والكفاءة داخل هذا القطاع.

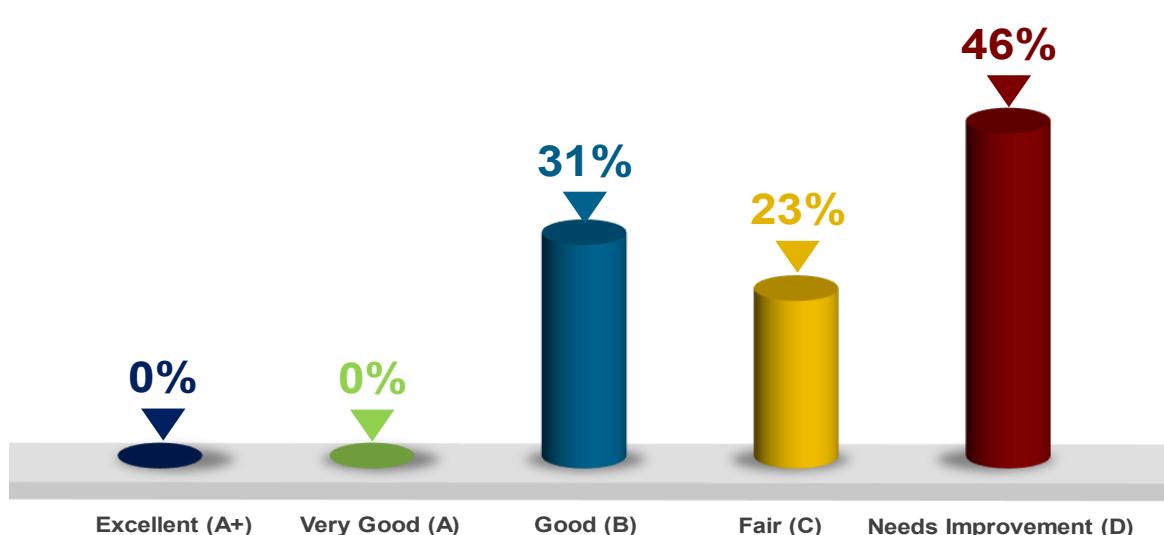
التحليل القطاعي لنتائج تقييم إفصاحات (TCFD) الشركات المالية غير المصرفيّة غير المقيدة بالبورصة:

في إطار تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفيّة غير المقيدة بالبورصة ، تم إجراء تحليل قطاعي لكافة القطاعات المالية غير المصرفيّة التي تخضع لرقابة الهيئة؛ لإبراز أوجه التباين في مستويات الإفصاح بين مختلف تلك القطاعات.

قطاع سوق المال:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات غير المقيدة بالبورصة والعاملة في قطاع سوق المال، والبالغ عددها 13 شركة.

بيان (18): توزيع قطاع سوق المال وفقًا لمستويات التقييم

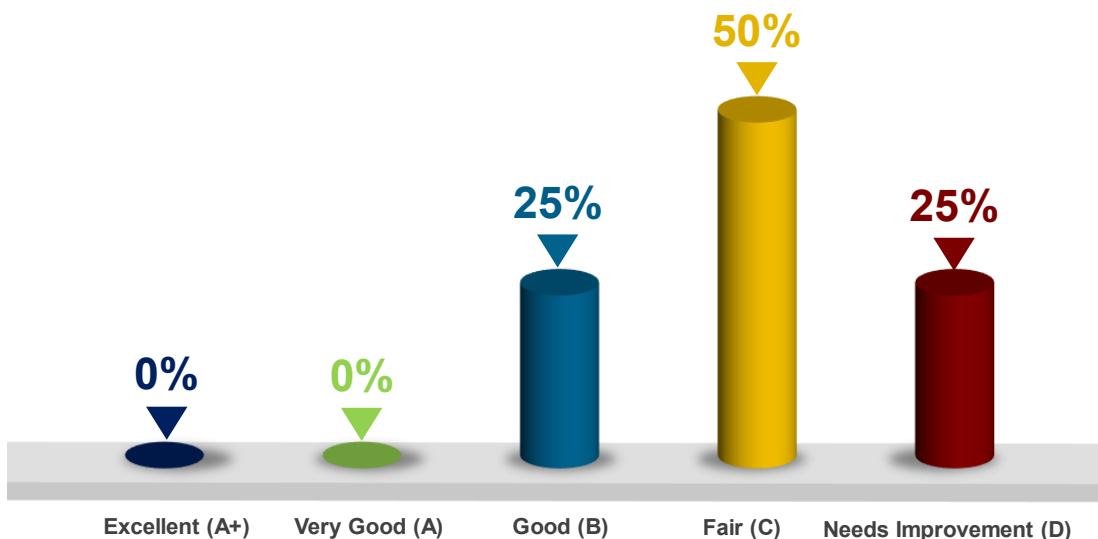


تشير نتائج التقييم الخاصة بالشركات إلى أن مستوى الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية لا يزال محدوداً، حيث لم تحقق أي شركة تقريباً ممتازاً أو جيد جداً. وحصلت 4 شركات بنسبة 31% على تقييم جيد، مما يعكس بداية اهتمام بالإفصاح المناخي، في حين جاءت 3 شركات بنسبة 23% ضمن فئة مقبول، وهو ما يشير إلى إفصاحات جزئية تفتقر إلى الاتساق والعمق. أما النسبة الأكبر 46%， فكانت من نصيب الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين، بإجمالي 6 شركات، ما يؤكد ضعف دمج اعتبارات التغير المناخي في الإفصاحات الحالية، وال الحاجة إلى تعزيز الوعي وبناء القدرات لتحسين جودة الإفصاح في هذا القطاع.

قطاع التأمين:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات غير المقيدة بالبورصة والعاملة في قطاع التأمين، وبالبالغ عددها 12 شركة.

بيان (19): توزيع قطاع التأمين وفقاً لمستويات التقييم



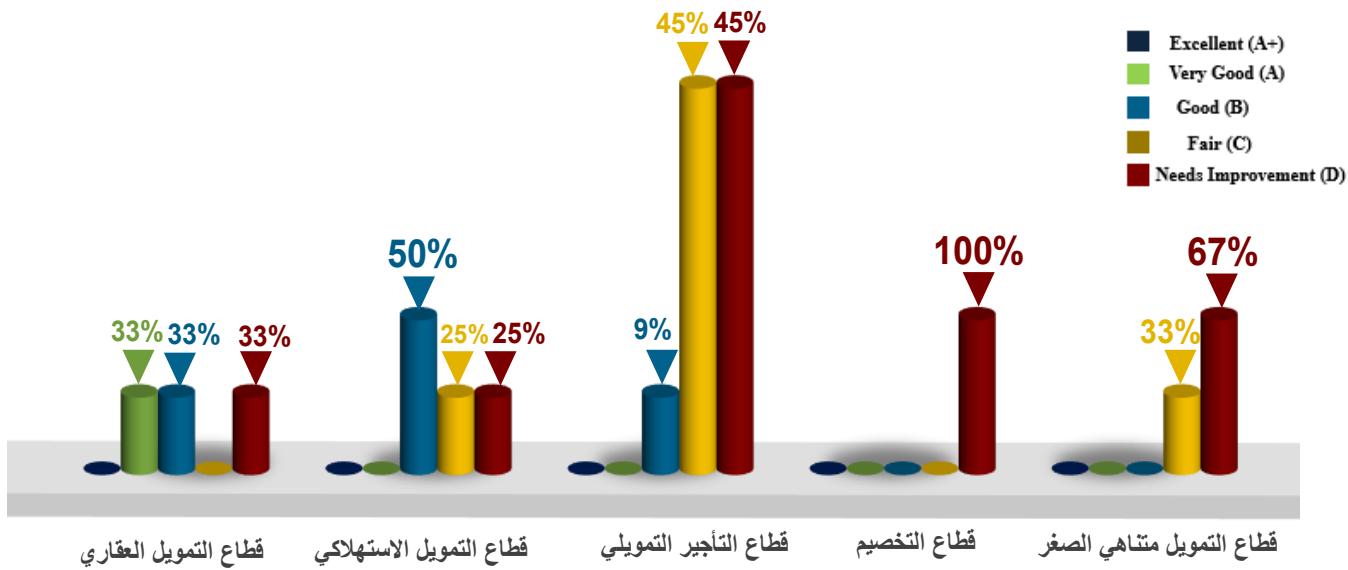
تشير نتائج التقييم الخاصة بالشركات إلى أن مستوى الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية يتسم بالتقاوٍ، مع غلبة الطابع الجزئي وغير المتكامل في الإفصاحات المقدمة، حيث لم تحقق أي شركة تقريباً ممتازاً أو جيد جداً، مما يعكس غياب الممارسات المتقدمة في الإفصاح المناخي داخل هذا القطاع.

وجاءت فئة جيد بنسبة 25% بعدد 3 شركات ضمن فئة جيد، ما يشير إلى بداية اهتمام بعض الشركات بتضمين اعتبارات التغير المناخي ضمن تقاريرها ومحاولتها مواعمتها مع متطلبات الإفصاح، وإن كان ذلك لا يزال في نطاق محدود. بينما شكلت فئة مقبول النسبة الأكبر، بنسبة 50% بعدد 6 شركات، وهو ما يعكس إفصاحات جزئية يغلب عليها الطابع الوصفي دون وجود ربط واضح بين المخاطر المناخية والأداء المالي. أما الفئة الأخيرة، فقد جاءت بنسبة 25% بعدد 3 شركات ضمن فئة يحتاج إلى تحسين، ما يشير إلى استمرار غياب البنية المؤسسية الداعمة للإفصاح المناخي، وال الحاجة إلى رفع مستوى الوعي وبناء القدرات داخل شركات التأمين لتحسين جودة الإفصاحات المستقبلية.

قطاعات التمويل:

يعرض البيان التالي نتائج التقييم المجمعة للشركات غير المقيدة العاملة في قطاعات التمويل المختلفة، والتي تشمل التمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتخريم، والتمويل متاهي الصغر، بإجمالي 23 شركة. وقد تم دمج هذه القطاعات في تحليل واحد لانخفاض عدد الشركات في كل قطاع على حدة، ولسهولة ووضوح التحليل، فضلاً عن تشابه طبيعة أنشطتها من حيث الدور التمويلي وآليات تقديم الخدمات المالية، مما يجعل من الملائم تحليلها ضمن إطار موحد يعكس أداء قطاع التمويل ككل في مجال الإفصاح المناخي. ويوضح البيان التالي التوزيع النسبي للشركات وفقاً لمستويات التقييم المختلفة، بما يبرز الاتجاه العام لجودة الإفصاحات في هذا القطاع والفرص المتاحة لتعزيزها.

بيان (20): توزيع الشركات غير المقيدة العاملة بقطاعات التمويل وفقاً لمستويات التقييم





تُظهر نتائج التقييم أن أداء الشركات غير المقيدة العاملة في قطاع التمويل العقاري، والبالغ عددها 3 شركات، اتسم بتباين ملحوظ في مستويات الإفصاح. إذ لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز، بينما حصلت نسبة 33% تمثل شركة واحدة على تقييم جيد جدًا، تلتها نسبة مماثلة 33% أيضًا تمثل شركة واحدة حصلت على تقييم جيد. في المقابل، لم تُسجل أي شركة ضمن فئة مقبول، وكذلك جاءت شركة واحدة بنسبة 33% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. ويشير هذا التوزيع إلى وجود تفاوت واضح في نسخة الإفصاح داخل القطاع، مع بروز عدد محدود يُظهر تقدماً نسبياً مقابل استمرار ضعف الالتزام المؤسسي لدى البقية.

وفيما يتعلق بقطاع التمويل الاستهلاكي، الذي يضم 4 شركات، تُظهر النتائج غياباً تاماً للمستويات العليا من الأداء، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جدًا. في المقابل، جاءت نسبة 50% تمثل 2 شركة ضمن فئة جيد، بينما حصلت شركة واحدة بنسبة 25% على تقييم مقبول، وجاءت شركة واحدة فقط بنسبة 25% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. وتبرز هذه النتائج أن القطاع لا يزال في مرحلة مبكرة من تبني ممارسات الإفصاح المناخي، مع تفاوت نسبي في درجة التقدم بين الشركات.

أما قطاع التأجير التمويلي، الذي يضم 11 شركة، فقد أظهرت نتائجه غياب الفئات العليا أيضاً، إذ لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جدًا. بينما جاءت شركة واحدة فقط بنسبة 9% ضمن فئة جيد، في حين جاءت 5 شركات بنسبة 45% ضمن فئة مقبول، و5 شركات أخرى بنسبة مماثلة 45% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. وتشير هذه النتائج إلى أن القطاع يتركز بشكل واضح في الفئات الأدنى من الالتزام، مما يعكس محدودية إدماج قضايا المناخ في هيكل الحكومة والإفصاح بالشركات العاملة في هذا المجال، رغم اتساع حجم القطاع نسبياً مقارنة بغيره.

وفي قطاع التخصيم، الذي يضم 2 شركة، تُظهر النتائج غياباً تاماً للفئات العليا والمتوسطة من الأداء، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جدًا أو جيد أو مقبول. بينما جاءت الشركتان بنسبة 100% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين، وهو ما يعكس ضعفاً واضحاً في قدرة الشركات على تلبية متطلبات الإفصاح. نتيجة محدودية القدرات المؤسسية والموارد المتاحة داخل هذا القطاع.



أما قطاع التمويل متناهي الصغر، الذي يضم 3 شركات، فقد أظهرت نتائجه نمطاً مشابهاً من حيث تدني المستويات العليا من الأداء، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جداً أو حتى تقييم جيد. في المقابل، جاءت شركة واحدة بنسبة 33% ضمن فئة مقبول، بينما جاءت شركتان بنسبة 67% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. ويشير ذلك إلى أن معظم الشركات العاملة في هذا القطاع تواجه صعوبات واضحة في تلبية متطلبات الإفصاح المناخي، نظراً لصغر حجمها وضعف بنيتها المؤسسية والفنية، ما يتطلب مزيداً من الدعم لتعزيز قدرتها على التوافق مع متطلبات الإفصاح مستقبلاً.

يتضح من العرض السابق أن قطاعات التمويل غير المصرفي الخمسة تُظهر مستويات متقاربة من الأداء تعكس ضعف نضج الإفصاح المناخي بوجه عام، مع تفاوتات محدودة بين القطاعات. فقد أظهرت النتائج غياب التقييمات العليا (ممتاز وجيد جداً) في جميع القطاعات تقريباً، مما يشير إلى أن الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية لا يزال في مرحلة تأسيسية لدى الغالبية العظمى من الشركات. وفي الوقت نفسه، تُبرز النتائج أن القطاعات الأكبر حجماً والأكثر تنظيماً تمتلك نسبياً مستوى أعلى من الإدراك والالتزام مقارنة بالقطاعات الأصغر، وهو ما يعكس تأثير النضج المؤسسي والقدرات الفنية في تحسين جودة الإفصاح. وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والرقابية داخل قطاعات التمويل غير المصرفي لرفع مستوى التوافق مع متطلبات الإفصاح، من خلال نشر الوعي، وتبني ممارسات الإفصاح المستندة إلى البيانات، وتطوير الأطر الداخلية للحكومة وإدارة المخاطر المناخية بما يواكب المعايير الدولية.

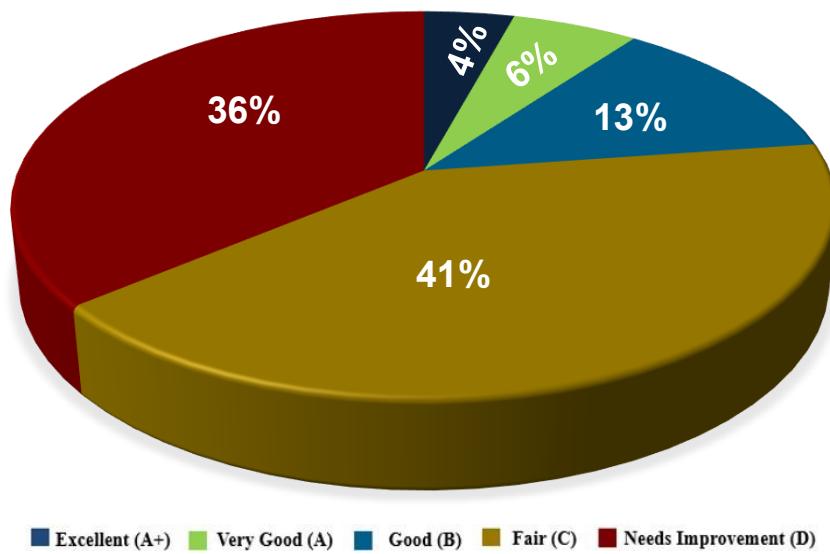
القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لرصد الاتجاهات العامة ومستوى نضج الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي يشمل قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

التحليل العام للشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

يعرض الشكل التالي التوزيع الإجمالي لنتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والبالغ عددها 119 شركة، وذلك لتوضيح الاتجاه العام لمستويات الأداء عبر فئات التقييم المختلفة، كما هو موضح في البيان التالي:

بيان (21) نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة



أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تقليدياً واضحاً في مستويات الأداء. فئة ممتاز مثلثت نسبة 4% أي 5 شركات، وهي الشركات التي حققت إفصاحات شاملة ومتواقة بدرجة عالية مع الإفصاح المناخي.

تلتها فئة جيد جداً بنسبة 6% أي 7 شركات، وتمثل الشركات التي أحرزت تقدماً ملحوظاً لكنها لا تزال بحاجة لتحسين بعض الجوانب الفنية مثل تحديد الآثار المالية بدقة وآليات المتابعة. أما فئة جيد فبلغت 13% أي 15 شركة، وتشير إلى الشركات التي بدأت تبني ممارسات إفصاح منتظمة لكنها ما زالت تركز على الجوانب العامة دون ربط كافٍ بالأداء المالي والخطط المستقبلية.



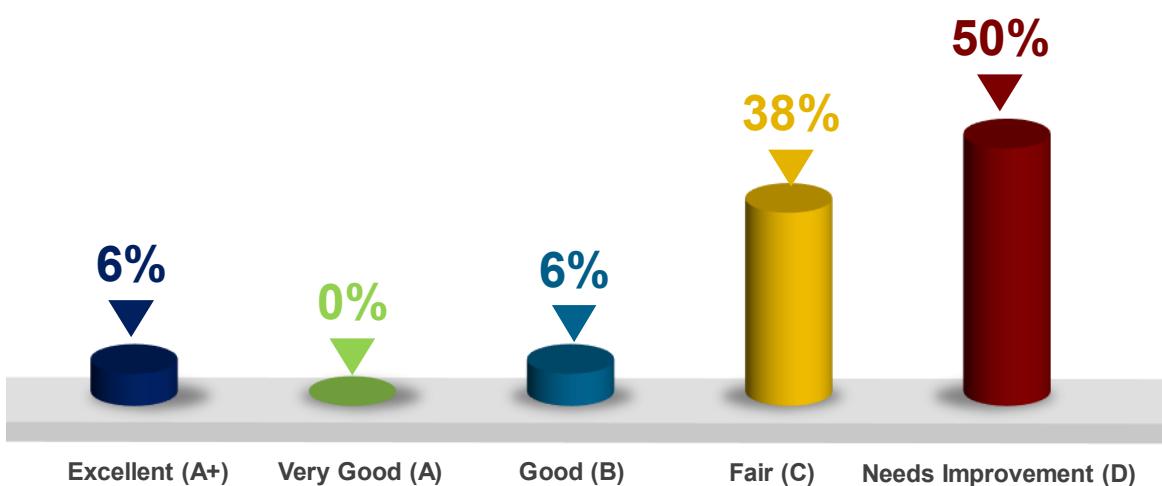
بينما استحوذت فئة مقبول على النسبة الأكبر بنسبة 41% أي 49 شركة، وتعكس الشركات التي لا تزال في مرحلة تأسيسية، حيث تقتصر جهودها غالباً على عرض المبادرات العامة دون تفاصيل مالية واضحة. وأخيراً، جاءت فئة يحتاج إلى تحسين بنسبة 36% أي 43 شركة، وتظهر ضعفاً ملحوظاً في الإفصاح غالباً تفقد الأطر المؤسسية الازمة لتطبيق معايير الإفصاح بفعالية.

بشكل عام، تُبرز النتائج أن الغالبية العظمى من الشركات غير المقيدة لا تزال في المراحل الأولى من تبني الإفصاح المناخي، مع وجود عدد محدود فقط أظهر نضجاً مؤسسيًا متقدماً، مما يؤكد الحاجة إلى دعم فني وتوعية لتعزيز الالتزام بمعايير الإفصاح المالي المرتبط بالمناخ.

تحليل الشركات المقيدة بالبورصة العاملة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية:

يعرض البيان التالي نتائج التقييم المجمع للشركات المقيدة العاملة في قطاع خدمات مالية غير مصرفية، والتي تشمل سوق المال، والتأمين، وقطاعات التمويل المختلفة، بإجمالي 16 شركة. تم دمج هذه القطاعات في تحليل واحد نظراً لتشابه طبيعة أنشطتها من حيث الدور التمويلي والآليات تقديم الخدمات المالية، مما يجعل من الملائم تحليلها ضمن إطار موحد يعكس أداء القطاع ككل في مجال الإفصاح المناخي، وهي القطاعات التي تخضع لرقابة الهيئة من زاويتين مختلفتين كونها شركات مقيدة بالإضافة إلى أن نشاطها أساساً مراقب من جهة الهيئة العامة للرقابة المالية.

بيان (22) نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة العاملة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية





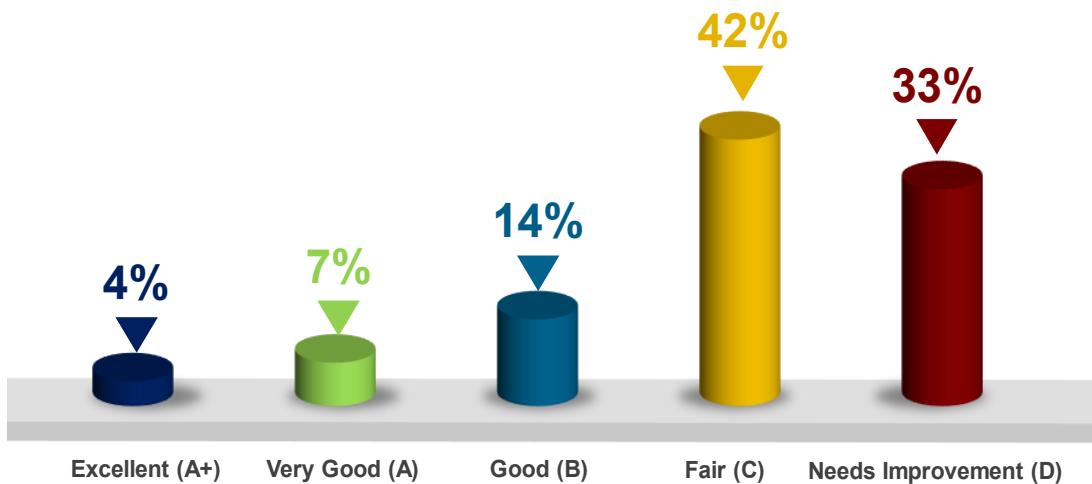
أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المناخية للشركات المقيدة بالبورصة في قطاع خدمات مالية غير مصرفية تقاؤتاً واضحًا في مستويات الأداء. بلغت فئة ممتاز نسبة 6% أي شركة واحدة، وهي الشركة الوحيدة التي حققت إفصاحات شاملة ومتغيرة مع متطلبات الإفصاح بدرجة عالية.

أما فئة جيد جداً فلم تسجل أي شركة، في حين بلغت فئة جيد نسبة 6% أي شركة واحدة، واستحوذت فئة مقبول على نسبة 38% أي 6 شركات، وتشير إلى الشركات التي تعمل على تبني الإفصاح لكنها ما زالت في مرحلة تأسيسية وتركز على المبادرات العامة دون تفاصيل مالية كافية. في المقابل، جاءت فئة يحتاج إلى تحسين الأعلى بنسبة 50% أي 8 شركات، مما يعكس ضعفاً ملحوظاً في الإفصاح وغياب الأطر المؤسسية الالزامية لتطبيق معايير الإفصاح بفعالية.

تحليل الشركات المقيدة بالبيو، صة العاملة بالقطاعات الأخرى:

يعرض البيان التالي نتائج التقييم المجمعة للشركات المقيدة العاملة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، بإجمالي 103 شركة. تم دمج هذه القطاعات في تحليل واحد لتسهيل تقديم تقييم موحد يعكس جودة الإفصاح المناخي بشكل شامل ويساعد على مقارنة الأداء بين الشركات المختلفة ضمن هذه القطاعات.

بيان (23) نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة العاملة بالقطاعات الأخرى



أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المناخية للشركات تفاوتاً كبيراً في مستويات الأداء بين الشركات. فئة ممتاز سجلت 4% أي 4 شركات، وهي الشركات التي قدمت إفصاحات شاملة ومتکاملة ومت الموافقة بدرجة عالية مع متطلبات الإفصاح.



أما فئة جيد جداً فقد بلغت 7% أي 7 شركات، وتشير إلى الشركات التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في الإفصاح لكنها لا تزال بحاجة لتحسين بعض الجوانب الفنية والمالية. في حين بلغت فئة جيد 14% أي 14 شركة، وتمثل الشركات التي بدأت تبني ممارسات إفصاح منتظمة لكنها تركز بشكل أكبر على الجوانب العامة دون ربط كافٍ بالأداء المالي أو الخطط المستقبلية.

استحوذت فئة مقبول على النسبة الأكبر 42% أي 42 شركة، وهو ما يعكس أن معظم الشركات لا تزال في مرحلة تأسيسية وتتركز على المبادرات العامة دون تفاصيل مالية دقيقة. أما فئة يحتاج إلى تحسين فقد سجلت 33% أي 35 شركة، ما يدل على ضعف ملحوظ في الإفصاح وغياب الأطر المؤسسية الازمة لتطبيق معايير الإفصاح بفعالية.

بشكل عام، الغالبية العظمى من الشركات (أي ما يقارب 75% من القطاعات الأخرى بين فئتي مقبول ويحتاج إلى تحسين) لا تزال في المراحل المبكرة من تبني الإفصاح المناخي، بينما عدد محدود فقط من الشركات أظهر مستوى متقدماً من النضج المؤسسي، ما يبرز الحاجة إلى دعم فني وتوعية لتعزيز جودة الإفصاحات في هذا القطاع.



تحليل جوانب القوة وأوجه القصور في الإفصاحات ESG و TCFD

في إطار مراجعة الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكمة المرتبطة بالاستدامة (ESG)، وكذلك الإفصاحات الخاصة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرافية غير المقيدة بالبورصة والشركات المقيدة بالبورصة، تبين أن هناك مجموعة من الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها، في مقابل عدد من أوجه القصور التي تعكس الحاجة إلى مزيد من التطوير والالتزام بالمعايير الدولية.

أولاً جوانب القوة:



وجود مستوى مقبول من الدقة والوضوح:
متوسط درجات الدقة والوضوح أعلى نسبياً من باقي المؤشرات، مما يشير إلى أن بعض الشركات تتبع جهداً في تقديم بيانات واضحة ومنظمة.



الاستجابة المبدئية للمتطلبات الرقابية:

أبدت بعض الشركات تجاوباً أولياً مع متطلبات الإفصاح ESG ، من خلال تضمين تقاريرها معلومات متسقة مع الإرشادات، وهو ما يشير إلى بداية بناء قدرات مؤسسية في هذا المجال.



الالتزام الزمني في تقديم التقارير:
أظهرت معظم الشركات حرصاً واضحاً على الالتزام بالمواعيد المحددة لتقديم التقارير، حيث تم تسليمها في الوقت المطلوب أو في فترة قريبة منه، بما يعكس مستوى جيداً من الانضباط الزمني والالتزام بالمواعيد.



ثانياً أوجه القصور:



تدنى النتائج الإجمالية:

تمركزت أغلب الشركات في الفئات الأدنى من التقييم، وهو ما يؤكد أن مستوى الإفصاح الحالي لا يزال في مرحلة مبكرة وبحاجة إلى تطوير شامل.



غياب المرفقات الداعمة:

كثير من الشركات لم ترفق مستندات داعمة مثل البيانات المالية التفصيلية، الجداول التوضيحية، أو شهادات الاعتماد، وهو ما يضعف جودة الإفصاح.



انخفاض مستوى الموثوقية:

غالبية التقارير غير معتمدة أو مخوّلة بشكل رسمي من مجلس الإدارة أو جهات تدقّق مستقلة، ما يقلل من مصداقيتها.



ضعف الفاعلية:

معظم الشركات حصلت على درجات منخفضة جداً في معيار الفاعلية، مما يعني أن التقارير غالباً لا توضح أثر السياسات والمارسات على الأداء الفعلي (أي أنها شكليّة أكثر من كونها عملية).



الخاتمة والتوصيات:

في ضوء ما تناولته أجزاء التقرير من تحليل تفصيلي لمستوى الالتزام وتقييم جودة الإفصاحات المتعلقة بالمارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة (ESG) ، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) ، وذلك للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة، والشركات المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024، تأتي هذه الخاتمة لتقديم نظرة شاملة تستعرض أبرز النتائج والدلائل المستخلصة من التحليل الكمي والكيفي للإفصاحات.

أظهرت النتائج أن نسبة الالتزام لإجمالي الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة، والشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاحات المتعلقة بـ (ESG)، بلغت نحو 76%، وهو ما يعكس تقدماً ملمساً في وعي الشركات بأهمية الإفصاح ودوره في تعزيز الشفافية والمسؤولية المؤسسية. ومع ذلك، فإن غالبية الشركات جاءت في مستوى تقييم مقبول، مما يشير إلى أن الالتزام يتتركز في الجوانب الشكلية أكثر من المضمونية، ويبرز الحاجة إلى تطوير جودة الإفصاحات بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

أما الإفصاحات الخاصة بـ (TCFD)، فقد سجلت نسبة الالتزام بلغت 70%， وهو ما يدل على تصاعد الوعي المؤسسي بقضايا المناخ رغم تفاوت مستويات التطبيق بين القطاعات. كما تبين أن النسبة الأكبر من الشركات تقع أيضاً ضمن مستوى مقبول، في دلالة على أن الإفصاحات لا تزال في مرحلة البناء وتحتاج إلى دعم القدرات الفنية والمؤسسية لتحقيق التكامل والاتساق.

وعلى مستوى افصاحات (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، حقق قطاع التأمين أعلى نسبة الالتزام بلغت 92%， بما يعكس اهتماماً واضحاً بقضايا الاستدامة، إلا أن معظم الشركات الملزمة جاءت في تقييم مقبول، مما يشير إلى ضرورة الارتفاع بمستوى جودة الإفصاحات لتعبر بشكل أفضل عن عمق الالتزام الفعلي بالاستدامة.

في المقابل، بلغت نسب الالتزام في قطاعات التمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتمويل متاهي الصغر نحو 69%， و72% على التوالي، وهي نسب أقل من قطاع التأمين، غير أن غالبية الشركات الملزمة بها حصلت على تقييم جيد، مما يعكس جودة نسبية أعلى في مضمون الإفصاحات، ويشير إلى تطور تدريجي في وعي هذه القطاعات بأهمية الإفصاح وتحسينه.

أما قطاع سوق المال، فقد جاء في أدنى مرتبة من حيث الالتزام بنسبة 39%， بالرغم من كونه أكبر القطاعات من حيث عدد الشركات الخاضعة للالتزام، وصاحب العدد الأكبر من الشركات التي قدمت إفصاحاتها فعلياً، وهو ما يشير إلى أن اتساع قاعدة الشركات في هذا القطاع لم ينعكس بالضرورة على مستوى الالتزام، حيث وقعت النسبة الأكبر من هذه الشركات في مستوى تقييم مقبول، ويؤكد الحاجة إلى مزيد من الجهد التنظيمية لتعزيز الامتثال وجودة الإفصاحات المقدمة.

وعلى مستوى افصاحات (TCFD) للشركات المالية غير المقيدة بالبورصة، يتضح من نتائج التحليل الكمي أن عدد الشركات التي خضعت لمتطلبات الإفصاح لا يزال محدوداً، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معايير ومتطلبات الإفصاح، ونجد أن قطاع التأجير التمويلي حقق النسبة الأكبر من الالتزام، حيث بلغت نسبة الالتزام نحو 68%， ورغم ذلك، فإن النسبة الأكبر من الشركات الملزمة جاءت ضمن مستويات التقييم الدنيا، وهو ما يعكس التزاماً شكلياً يتركز على استيفاء متطلبات الإفصاح الأساسية دون التعمق في تحليل التأثيرات المالية للتغيرات المناخية على أداء الشركة واستراتيجياتها.

أما قطاع التمويل متاهي الصغر فقد حقق النسبة الأقل من الالتزام، حيث بلغت 33% فقط، كما جاءت أغلب الشركات ضمن المستويات الدنيا من التقييم، وهو ما يشير إلى محدودية الوعي المؤسسي بأهمية الإفصاح في هذا القطاع، إلى جانب ضعف الإمكانيات الفنية والتنظيمية اللازمة لإعداد إفصاحات متكاملة. وتعكس هذه النتيجة الحاجة إلى دعم فني ومؤسسي لرفع جاهزية الشركات العاملة في هذا القطاع بما يمكنها من تطوير منظومة الإفصاح وتحسين جودتها.

وفيما يتعلق بقطاع التمويل العقاري، فقد بلغت نسبة الالتزام 60%， وهي نسبة تقل عن قطاع التأجير التمويلي صاحب نسبة الالتزام الأكبر، إلا أن معظم الشركات الملزمة ضمن هذا القطاع جاءت في المستويات المرتفعة من التقييم (جيد جداً، وجيد). وتشير هذه النتيجة إلى أن عدد الشركات الملزمة في هذا القطاع محدود نسبياً، إلا أن تلك الشركات تتميز بجودة إفصاح أعلى ومستوى نضج مؤسسي أفضل في التعامل مع متطلبات الإفصاح.

وبالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حققت معدلات مرتفعة من الالتزام بالإفصاحات، سواء المتعلقة (ESG & TCFD)، وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في استجابة الشركات الملزمة بمتطلبات الإفصاح، فقد بلغت نسبة الالتزام بالإفصاحات المتعلقة بـ ESG نحو 90%， ومع ذلك نجد أن النسبة الأكبر من الشركات

جاءت ضمن مستوى تقييم مقبول، وهو ما يشير إلى أن الالتزام يتذكر في استيفاء متطلبات الإفصاح الأساسية دون التعمق الكافي في جودة المحتوى أو تكامل البيانات، بما يعكس الحاجة إلى مزيد من التطوير في منهجية الإفصاح وتوسيع نطاق الإفصاحات لتشمل الأبعاد الجوهرية.

وفيما يتعلق بالإفصاحات الخاصة بـ TCFD، فقد سجلت الشركات المقيدة نسبة التزام بلغت 85%， ومع ذلك، فإن غالبية الشركات جاءت أيضاً في مستوى تقييم مقبول، الأمر الذي يشير إلى أن الإفصاحات المناخية لا تزال في مراحلها الأولية من حيث الاتساق والدقة، وأن هناك حاجة لتعزيز القدرات الفنية والمؤسسية للشركات في هذا المجال

واستناداً إلى نتائج المراجعة الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المستدامة ESG، وكذا الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD للشركات المالية غير المصرافية والشركات المقيدة بالبورصة، يتضح أن الشركات التي بادرت بالإفصاح قد خطت خطوة إيجابية نحو تعزيز الشفافية، غير أن هناك عدداً من الإجراءات التي من شأنها رفع جودة وكفاءة الإفصاحات بما يتماشى مع أفضل الممارسات. ويمكن تلخيص التوصيات فيما يلي:





- **بناء قدرات مؤسسية مستمرة:** وضع تشريع يضمن إنشاء وحدات أو فرق عمل متخصصة في الاستدامة والإفصاحات غير المالية بالشركات، لضمان الاستمرارية وتطوير الأداء على المدى الطويل .
- **تعزيز مصداقية الإفصاحات:** ضرورة اعتماد التقارير بشكل رسمي من مجالس الإدارة بالشركات، مع الاستعانة بجهات مراجعة مستقلة لضمان موثوقية ودقة البيانات المنشورة.
- **تطوير مستوى الفاعلية:** الانتقال من الإفصاح الشكلي إلى الإفصاح العملي من خلال إبراز الأثر الفعلي للسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحكمة على الأداء المؤسسي.
- **إرفاق مرفقات وبيانات داعمة:** الحرص على تضمين الجداول التفصيلية، المؤشرات الكمية، والمستندات التوضيحية التي تدعم صحة المعلومات وتعزز من شمولية التقارير.
- **المراجعة الخارجية للإفصاحات:** العمل على التحقق والمراجعة الخارجية للإفصاحات (Auditing)، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك بما يعزز موثوقية وجودة البيانات والإفصاحات المقدمة من قبل الشركات.
- **رفع كفاءة الشركات في مجال الإفصاحات المناخية:** تنظيم برامج دورات تدريبية متخصصة لفرق العمل المسؤولة عن الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية وفقاً لمعايير (IFRS S2)، وتطوير نظم داخلية متكاملة لإدارة وجمع وتحليل البيانات المناخية.



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



إيضاح

في إطار حرص الهيئة على دعم الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين، فقد قامت الهيئة بإعداد هذا التقرير ليشمل نتائج تقييم إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD) للشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيدة بالبورصة عن السنة المالية 2024. ويعتمد التقرير على التحليل الذي أجرته الهيئة لمحظى الإفصاحات المقدمة من الشركات، وذلك وفقاً للمنهجية المعتمدة في هذا الشأن.

لا يجوز استخدام البيانات الواردة في التقرير دون الإشارة إلى مصادرها.





Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الجواجم

